النشرة العلمية الفصلية

التي تصدر عن قسم العلاقات الاقتصادية الدولية في كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

رئيس التحرير

أ.د. مصطفى حسين

مدير التحرير

أ. م. د. محمد حميد محمد

اللجنة العلمية

أ.د. هيثم كريم صيوان

أ.د. وسن احسان عبد المنعم

أ. د. اخلاص قاسم نافل

المراجعة اللغوية

أ.د. سولاف مصحب مهدي

التنسيق الفني والمراجعة الإلكترونية

أ.م.د. هيثم حميد ناصر

البحوث المنشورة تعبر عن آراء اصحابها وليس بالضرورة عن رأي النشرة

العدد الثالث – نيسان – 2026

قواعد النشر

- لغة النشرة هي اللغة العربية والانكليزية على ان يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب النشرة العلمية الفصلية بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولاسيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:
- ان لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (25) صفحة مطبوعة بثلاث نسخ مرفقة مع قرص مرن (CD)، مع مراعاة حجم الخط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخطSimplified Arabic على ان تكون الهوامش اسفل كل صفحة مطبوعة بالطريقة الالكترونية وبحجم خط (11) ونوع خط Simplified Arabic وتجمع بقائمة منفصلة عن المصادر في نهاية البحث.
- ان تعتمد الاصول العلمية المتعارف عليها في إعداد البحوث والدراسات وكتابتها وبخاصية التوثيق بحيث تتضمن:
- بالنسبة الكتاب الاتي: اسم المؤلف، عنوان الكتاب، مكان النشر، الاسم الكامل، للناشر، تاريخ النشر، ارقام الصفحات.
- اما بالنسبة للمقال: فتتضمن اسم الكاتب، عنوان المقالة، اسم الدورية، مكان صدورها، عددها، تاريخها، وارقام الصفحات.
- أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
- أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التصنيف المعياري العام.
- تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الإلكتروني في كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين .
- يجوز للنشرة ان تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع اهدافها.
- ترحب النشرة العلمية بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها وبأي ردود فكرية او تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة

وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على ان تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات الى رئيس التحرير على العنوان الاتي

النشرة العلمية الفصلية، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية – كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين – بغداد الجادرية

E.mail: dr.ekhlas@nahrainuniv.edu.iq

جدول المحتويات

ت	اسم البحث	رقم الصفحة
1	المقدمة أ. د. (مصطفى حسين عبد الرزاق)	2-1
2	الانفكاك من قبضة الدولار هل يمتلك العراق بدائل واقعية لفك الارتباط بالدولار الأمريكي؟ (ا.د هيثم كريم صيوان)	7-3
3	رأسمالية الكوارث واخلاقيات السوق (أ.د.وسن احسان عبد المنعم)	12-8
4	نظرية التدمير الإبداعي: الأصول الفكرية وتطورها الاقتصادي والسياسي أ.د مصطفى حسين عبد الرزاق	16-13
5	الاقتصاد والحرب: المحدد البنيوي لاستدامة القوة العسكرية وتحقيق النصر في الصراعات الدولية (أ.د. مالك دحام)	20-17
6	الذكاء الاصطناعي السيادي (أ. م. د. ميثم حميد ناصر)	24-21
7	تأثير الذكاء الاصطناعي على الاقتصاد الدولي (أ. م. د. سرى موفق)	32-25
8	العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل التحول الرقمي (م. د. ريام علي)	36-33
9	توظيف القطاع السياحي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030 م .د. علي عبد الرحيم	44-37
10	المعادن الحرجة كأصل استراتيجي في الاقتصاد العالمي بعد عام 2020 م.د انور حامد حمد / م.د نور سعد ابراهيم	48-45
11	غرينلاند: الاهمية الجيوسياسية والثروات الطبيعية في سياق الصراع الامريكي-الاوربي م.م. سارة محمود غزال	54-49
12	نهر براهمابوترا في ظل تنافس الصين-الهند-بنغلادش على الموارد المائية م.م. فيان فاروق	60-55

المقدمة

يسر قسم العلاقات الاقتصادية الدولية أن يضع بين يدي القراء والباحثين عدداً جديداً لنشرة القسم التخصصية التي تأتي في لحظة تاريخية فارقة يشهد فيها الاقتصاد العالمي والسياسة الدولية إعادة صياغة شاملة للمفاهيم والموازين في ظل تسارع المتغيرات التكنولوجية والجيوسياسية.

ففي فلك الاقتصاد السياسي والسيادة المالية نستهل العدد بورقة بحثية تتناول قضية الساعة في المشهد العراقي، متسائلة عن إمكانية الانفكاك من قبضة الدولار، وتغوص في تعقيدات الارتباط المالي، وفي السياق الفلسفي أدرجت ورقتان تناقش الأولى مفهوم رأسمالية الكوارث وعلاقتها بأخلاقيات السوق، جنباً إلى جنب مع ورقة قدمت تحليل لنظرية التدمير الإبداعي، متتبعة لأصولها الفكرية وتأثيراتها العميقة على بنية الأنظمة الاقتصادية والسياسية.

كما اهتمت النشرة بالعامل التكنولوجي، إذ لم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد أداة تقنية، بل تحول إلى محرك جيوسياسي بامتياز، فسلطت النشرة الضوء على مفهوم الذكاء الاصطناعي السيادي وتأثيراته المتشعبة في الاقتصاد الدولي، وكيف أضحى التحول الرقمي هو الميزان الجديد الذي يحكم العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة.

ويأخذنا هذا العدد إلى مناطق النزاع الصامت والمعلن على الموارد الطبيعية؛ لما لهذا الموضوع من أهمية استراتيجية فانتقل من مناقشة التنافس الآسيوي على المياه الدولية، إلى الصراع الأمريكي–الأوروبي حول غرينلاند وثرواتها الدفينة، وصولاً إلى المعادن الحرجة كأصل استراتيجي لا غنى عنه في الاقتصاد العالمي، وهو ما يربط القوة الاقتصادية بالقدرة العسكرية في دراسة الاقتصاد والحرب كمدخل لتحقيق النصر في الصراعات الدولية، وختاماً، لا يغفل العدد الجانب التنموي، إذ ناقشت توظيف القطاع السياحي ليكون أداةً فعالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مقدمة رؤية تجمع بين الاستثمار الاقتصادي والحفاظ على الموارد للأجيال القادمة.

إننا إذ نقدم هذه الومضات الفكرية التي تشغل الباحثين في قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، نأمل أن تشكل إضافة نوعية للمكتبة العلمية، وأن تفتح آفاقاً جديدة للنقاش والتحليل بين المختصين وصناع القرار.

أ.د مصطفى حسين عبد الرزاق

رئيس قسم العلاقات الاقتصادية الدولية

الانفكاك من قبضة الدولار

هل يمتلك العراق بدائل واقعية لفك الارتباط بالدولار الأمريكي؟

ا.د هيثم كريم صيوان

لطالما اتسم الاقتصاد العراقي بكونه اقتصادًا ريعيًا، وهي إشكالية قديمة متجددة ستستمر ما دامت الحكومات المتعاقبة تعتمد على الريع النفطي، دون الخروج من دائرة الاعتمادية الكلية على النفط، أو الشروع بخطوات حقيقية وجادة نحو التنويع الاقتصادي. وتتداخل هذه المشكلة مع إشكالية دولية أوسع، تتمثل في هيمنة الدولار الأمريكي على النظام النقدي الدولي، فضلًا عن تسعير النفط عالميًا بالدولار، الأمر الذي جعل الإيرادات النفطية العراقية، واحتياطاتها النقدية، وتمويل وارداتها، محصورة بالدولار الأمريكي. ونتيجة لذلك، أصبح العراق خاضعًا لدائرة الضغط الأمريكي، بحيث يصعب عليه، في الظروف الراهنة، الانفكاك عن سلطة ونفوذ الدولار الأمريكي. فأي تذبذب في أسعار الدولار أو كمياته المتدفقة إلى العراق ينعكس سلبًا على الداخل العراقي، سواء على العملة الوطنية (الدينار العراقي)، أو على الأسواق، أو على الاستقرار الاجتماعي بصورة عامة.

لذا يمكن القول بان العراق يعاني إشكالية مزمنة تتمثل في عدم الاستقرار النقدي ، إذ تتكرر بين حقبة وأخرى موجات من الاضطراب في سعر صرف الدولار، يرافقها حديث واسع في الشارع العراقي عن تذبذب سعر صرف الدولار و اضطراب الأسواق واندلاع مظاهرات شعبية. وهذا يثير التساؤل لماذا هذه الظاهرة (عدم الاستقرار النقدي) تتكرر دائما في العراق؟

وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة تمتلك أدوات هيمنة مالية، أبرزها هيمنة الدولار كعملة عالمية على النظام النقدي الدولي، فضلًا عن سيطرتها على أنظمة الدفع والتحويل الدولية، وفي مقدمتها نظام "سويفت"، الذي يُوظَّف كأداة نفوذ وتأثير عالمي.

من وجهة نظرنا كباحثين نجد ان ذلك غالبًا ما يرتبط بالسياسات الدولار الأمريكية والتصريحات غير المسؤولة المتعلقة بمنع تدفق الدولار إلى العراق، أو التلويح بفرض

عقوبات أمريكية على الداخل العراقي، أو حتى التهديد بقطع المساعدات والدعم الأمريكي اذا لم تستجيب الحكومة العراقية الى الاملاءات الامريكية .

ويمكننا القول بان مظاهر عدم الاستقرار والاضطرابات النقدية تعود في جوهرها إلى وجود خلل بنيوي عميق في الاقتصاد العراقي، يتمثل في الاعتمادية المتعاظمة على الدولار الأمريكي، سواء في عائدات بيع النفط، أو في الاحتياطيات النقدية، أو في تمويل الاستيرادات الخارجية.

ويمكن القول إن الولايات المتحدة تفرض ما يُعرف بإجراءات الامتثال المالي، وهي منظومة رقابية أمريكية تتحكم بحركة الدولار على مستوى العالم، بما يتوافق مع القوانين الأمريكية. وبعبارة أخرى، فإن أي دولة تتعامل بالدولار الأمريكي تخضع تلقائيًا للقانون الأمريكي وإجراءات الامتثال، التي تشرف عليها وزارة الخزانة الأمريكية، والاحتياطي الفيدرالي، ووزارة العدل الأمريكية، التي تفرض بدورها غرامات كبيرة على البنوك المخالفة. وتمارس هذه الجهات رقابة مشددة، ويُصنَّف العراق ضمن الدول عالية المخاطر وضعيفة الامتثال على وفق التصنيف الأمريكي. وقد خضع العراق لهذه الإجراءات بذريعة منع تهريب الدولار، ومكافحة تمويل الإرهاب، وغسل الأموال، إلا أن هذه الإجراءات أسهمت في حدوث شحة في الدولار، انعكست مباشرة على اضطراب السوق العراقية، وارتفاع معدلات التضخم، وتفاقم حالة عدم الاستقرار النقدي، على الرغم من أن العراق ليس دولة خاضعة للعقوبات الأمريكية.

ويعاني العراق نقاط ضعف هيكلية عدة، تتمثل بالاتي :

أ. أن جميع عائداته النفطية مقومة بالدولار الأمريكي.
ب. هذه العائدات تُودَع في حسابات لدى الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، ما يجعلها خاضعة لرقابة وسلطة أمريكية مشددة.
ت. تتحكم الولايات المتحدة بالتحويلات الدولارية إلى العراق بحجج متعددة، من بينها منع تسرب الدولار إلى دول خاضعة للعقوبات او لمنع غسيل الاموال او تمويل الارهاب.

ث. جميع استيرادات العراق تتم بالدولار.

ج. اعتماده الكلي على أنظمة الدفع الأمريكية، وفي مقدمتها نظام "سويفت" الغربي.

وقد أفضت هذه العوامل مجتمعة إلى منح الولايات المتحدة **نفوذًا واسعًا** على الداخل العراقي، وجعلت الاقتصاد العراقي شديد التأثر بأي تصريحات أو إجراءات أمريكية على الصعيد المالي، كما تركت آثارًا سلبية واضحة على السيادة النقدية العراقية. فبدلًا من أن يمتلك البنك المركزي العراقي سلطة كاملة في إدارة التدفقات الدولارية، أصبح مقيدًا بقيود خارجية وشروط تفرضها الولايات المتحدة، الأمر الذي جعل السياسة النقدية العراقية تراعي المشروطية الأمريكية في قراراتها.

وفي هذا السياق، انعكست التصريحات الأمريكية الأخيرة، ولا سيما تلك الصادرة عن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشأن ترشيح السيد نوري المالكي لرئاسة الوزراء للمرة الثالثة، وما رافقها من تلويح بفرض عقوبات أمريكية على العراق ومنع العراق من تسوية معاملاته الخارجية عن طريق نظام السويفت أو رفع الدعم عن العراق، واستخدام الدولار كأداة ضغط، بشكل فوري على الداخل العراقي. فقد تأثر سعر صرف الدينار العراقي، وارتبكت الأسواق، وارتفعت معدلات التضخم، وتصاعدت موجة عدم الرضا الشعبي. كما أسهمت هذه التصريحات في توسع المبادلات غير الرسمية بالدولار(السوق السوداء)، وتراجع ثقة المواطنين بالمصارف العراقية، وزيادة الميل إلى الاحتفاظ بالدولار بوصفه عملة أكثر استقرارًا مقارنة بالدينار.

وتتمثل الآثار المترتبة على هذه الاعتمادية على الدولار ونظام الدفع الامريكي في تآكل السيادة النقدية، واضطراب سعر صرف الدينار، وارتفاع أسعار السلع المستوردة، وتضخم فاتورة الاستيراد، واتساع نطاق الاقتصاد غير الرسمي، وتعميق ظاهرة "الدولرة" داخليًا، فضلًا عن إرباك النشاط التجاري، وارتفاع كلف الاستيراد، وتأثر الاستثمار المحلي والأجنبي، وتزايد الضغوط الاجتماعية الناتجة عن ارتفاع الأسعار وتآكل الدخول وضعف القدرة الشرائية، وهو ما تجسد في موجات التذمر والمظاهرات الشعبية الأخيرة.

ومما تقدم، يمكن القول إن الولايات المتحدة باتت تستخدم الدولار كأداة للهيمنة والتأثير في سلوك الدول الأخرى. ومع تصنيف العراق كدولة عالية المخاطر، واستمرار اعتماده المتزايد على الدولار، تتعاظم أوراق الضغط الأمريكية على الداخل العراقي. ومن هنا يبرز التساؤل: ما الذي يمكن للعراق فعله لتقليل حجم هذا التأثير مستقبلًا؟ وهل يمتلك العراق بدائل وخيارات مستقبلية لمواجهة النفوذ الأمريكي؟

يمكن القول إن خيارات العراق محدودة، طالما ظل تسعير النفط بالدولار، واحتفاظه باحتياطاته بالدولار، واعتماده على نظام "سويفت". لذا فان فك الارتباط بالدولار الامريكي تكاد تكون شبه مستحيلة ومع ذلك، يمكن العمل على:

1. تحقيق نوع من الموازنة في علاقاتنا مع الولايات المتحدة الأمريكية اي عدم تكرار تجربة الماضي في الذهاب باتجاه معاداة الولايات المتحدة الأمريكية لان مستقبل العلاقة ستكون مماثلة للعلاقة في السابق قبل عام 2003 (علاقة عدائية) وهذا بكل حال من الاحوال لا يخدم المصالح الوطنية للعراق في الوقت الحالي .
2. وضع المصلحة الوطنية العراقية كأداة ارشادية للسياسة الخارجية العراقية في تعامله مع جميع الدول الإقليمية والدولية.
3. القيام بإصلاحات مالية هدفها تعزيز الثقة بالدينار العراقي.
4. على الحكومة ان تعمل على التقليل من حجم الذرائع التي تتذرع بها الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في شؤون العراق الداخلية او التهديد بفرض عقوبات اقتصادية ومالية عليه ومنها تعزيز الشفافية المالية في العراق للحد من ظاهرة الفساد المالي والاداري وقطع الطريق على الولايات المتحدة الأمريكية التي تتخذ ذلك ذريعة للتدخل في الشأن العراقي.
5. العمل وبشكل جدي على تنويع وسائل تسوية المعاملات المالية مع دول العالم الاخرى وعدم اقتصارها على الدولار الامريكي رغم صعوبة هذا الاجراء الا انه ممكن وينبغي ان يكون بحذر شديد تجنبا للضغوط الأمريكية.
6. تفعيل الدبلوماسية العراقية مع الجانب الامريكي للتقليل من حجم الضغوط الأمريكية ولبناء علاقة على اسس صحيحة تقوم على الشراكة الاقتصادية المتوازنة وليست علاقه

تبعية او هيمنة، فالعراق دولة ذات سيادة ويجب ان تحترمها الولايات المتحدة الأمريكية وان لا تقلل من سمعة العراق وحكومته امام دول العالم.

وخلاصة القول، إن العراق **لا يمتلك في المدى القريب والمتوسط** أدوات حقيقية لفك الارتباط بالدولار الأمريكي أو بالعلاقة مع الولايات المتحدة، لذا فإن الخيار الواقعي يتمثل في **التكيف الإيجابي مع الصدمات**، وهو ما يتطلب وعيًا عميقًا من صناع القرار بطبيعة هذه العلاقة واهميتها ، وتجنب السياسات الانفعالية والقرارات الارتجالية، واعتماد أسس علمية ومنهجية في إدارة العلاقة مع الدولة العظمى في النظام الدولي.

رأسمالية الكوارث واخلاقيات السوق

أ.د. وسن احسان عبد المنعم

يعد استغلال الازمات الكبرى من الحروب، والانقلابات، والكوارث الطبيعية، والاوبئة، والانهيارات الاقتصادية لتمرير سياسات اقتصادية نيوليبرالية اوتحقيق ارباح سريعة في ظل ظروف يكون فيها المجتمع ضعيفا هي نتاج حرفي لما اصبح يطلق عليه برأسمالية الكوارث. فهي ليست مجرد نظرية للمؤامرة ولا حقيقة مطلقة بل هي نموذج تفسيري ناقد لفهم كيف يمكن للازمات ان تتحول إلى فرص غير عادلة لتحقيق مع غياب الحوكمة الربح مع غياب العدالة الاجتماعية. ويعود نشأة هذا المصطلح الذي وصفه الكاتب (نعومي كلاين)في كتابه "كيف تزدهر الرأسمالية الحديثة على الصدمات رأسمالية الكوارث" الى امريكا اللاتينية في سبعينات القرن الماضي، وتحديدا في تشيلي بدءا من عام 1973 كأول دولة تخضع لعلاج الصدمة الاقتصادية (وهو مصطلح صاغه خبير الاقتصاد اليميني ميلتون فريدمان)، وكانت الصدمة التي أدت الى هذا البرنامج هي الانقلاب الذي اطاح بالرئيس الديمقراطي اليساري (سلفادور أليندي) واقامة ديكتاتورية عسكرية بقيادة الجنرال (اوغستو بينوشيه). وقد صممت السياسة الاقتصادية في عهد بينوشيه ونفذت من لدن أبناء مدرسة شيكاغو فريدمان وتلاميذه الذين رأوا في ذلك فرصة لتطبيق نظرياتهم (النيوليبرالية) حول تحرير السوق والخصخصة وتقليص دور الدولة. ولم يكن تطبيق تلك السياسات التي اوصوا بها الا بالقوة حتى اصبح ذلك النمط السائد في جميع انحاء امريكا اللاتينية في سبعينيات القرن الماضي.

ومع حلول عقد الثمانينيات اكتسبت مؤسسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي نفوذا كبيرا نتيجة لعبء الديون التي كانت ترزح تحته معظم البلدان النامية وحينها تم فرض (برامج التكيف والاصلاح الهيكلي) كحزم من الاصلاحات الاقتصادية النيوليبرالية في جميع انحاء اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ،وكانت الصدمات من انهيار اسعار السلع الاساسية وتصاعد الديون دافعا رئيسا لاعتماد هذه السياسات .ومع نهاية القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين مثلت (الحرب على الارهاب) الصدمة الكبرى في رأسمالية

الكوارث في اعتماد نهج للإعمار والخصخصة في ايجاد اقتصاد جديد متكامل تحقق الرأسمالية فيه اهدافها مع متغيرات الاوضاع السياسية والاقتصادية السائدة حتى يومنا هذا. اذ تمر رأسمالية الكوارث بثلاث مراحل رئيسة، هي:

- المرحلة الاولى (الصدمة): والتي تتمثل بالأزمات الكبرى كالحروب والانقلابات والزلازل والحصار والجوائح فضلا عن الازمات المالية والاقتصادية الكبيرة .
- المرحلة الثانية (الارتباك الاجتماعي):والتي تظهر بوضوح من خلال ضعف القدرة على المقاومة وانشغال الافراد بالبقاء لا بالمحاسبة مع تآكل المؤسسات الرقابية.
- المرحلة الثالثة (تمرير السياسات او الصفقات): من خلال الدخول في عمليات الخصخصة وفتح الاسواق بلا ضوابط مع تخفيض لمستويات الانفاق الاجتماعي.

شكل (1) مراحل رأسمالية الكوارث

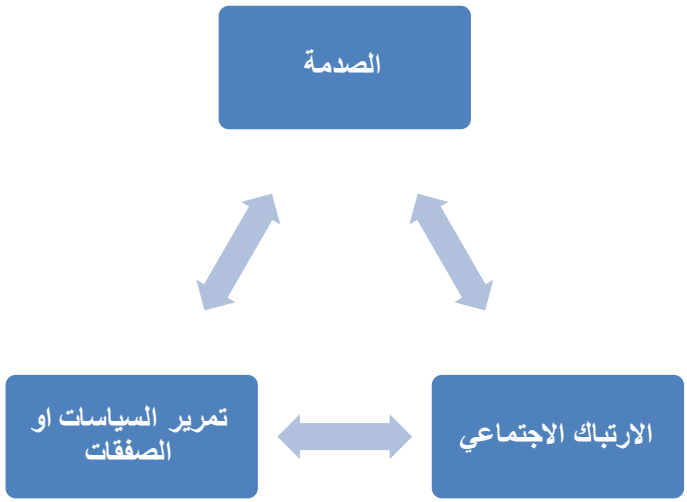

وتعتمد رأسمالية الكوارث على الخصخصة المفاجئة ورفع الدعم عن السلع الاساسية مع الديون المشروطة وعقود الاعمار واستثمار الخوف (الامني/الصحي) كأدوات اساسية لها ،ومن الامثلة الشائعة لها هو اعادة الاعمار بعد انتهاء الحرب وخصخصة الخدمات بعد الانهيارات المالية وشركات ادوية وتقنيات مراقبة اثناء الجوائح والاوبئة وغيرها كثير.

والتساؤل هنا: هل ان كل استثمار يحدث بعد الكوارث يعد رأسمالية كوارث؟

وللإجابة هنا يمكن القول، ان هنالك فرقا بين رأسمالية الكوارث والادارة الرشيدة للازمات والحوادث عند وقوعها، فالتخطيط المدروس والقيادة الرشيدة التي تهدف الى الحفاظ على المصالح العامة وبمستويات عالية من الاجراءات والاليات التي تحكم تلافي مضاعفات الحوادث والازمات وادارة مخاطرها بشكل سليم ،اما رأسمالية الكوارث فهي على النقيض تماما، إذ إنها تستغل لحظة حدوث الصدمات والكوارث او الازمات لتحقيق مستويات عالية من الارباح وبمستوى اداري لا يحقق حماية للمصالح العامة دون مراعاه لحجم الاثار والتداعيات التي تنجم عنها والتي من ابرزها تعميق الفجوة الطبقية وتهميش الفئات الضعيفة مع فقدان لدور الدولة الاقتصادي في ادارة الازمات وتلافيها.

جدول (1) الفرق بين ادارة الازمات الرشيدة ورأسمالية الكوارث

ادارة الازمات الرشيدة	رأسمالية الكوارث
تخطيط مدروس	استغلال لحظة الصدمة
المصلحة العامة	الربح السريع
ادارة عالية للمخاطر	ادارة ضعيفة للمخاطر
قيادة رشيدة	قيادة ضعيفة

ان الربط بين رأسمالية الكوارث واخلاقيات السوق إنما يكشف حقيقة صريحة بأن الاولى تستثمر في الالم ،في حين تستثمر الثانية في التعافي والاستدامة. وتعرف اخلاقيات السوق بأنها " مجموعة المعايير من القيم والمبادئ الاخلاقية التي تنظم سلوك الافراد والمنظمات والشركات في عمليات الانتاج، التسويق والبيع بهدف تعزيز الثقة وحماية حقوق المستهلكين وضمان المنافسة العادلة والمسؤولية الاجتماعية وشفافية التعامل وبما يحقق التوازن بين احتياجات اصحاب المصلحة العامة والالتزام بالرفاهية المجتمعية والاستدامة". ان ذلك يكشف بوضوح الفجوة الكبيرة بين منطق الربح ومنطق القيم والاخلاق التي تقوم على مبادئ اساسية تشمل العدالة الاقتصادية والشفافية والمساءلة مع تكافؤ الفرص وعدم الاضرار بمصلحة الانسان لأولويته على الارباح ومجالات تحقيقها. فكلما تعمقت رأسمالية

الكوارث تراجعت اخلاقيات السوق التي تصبح تعتمد على الصدمات والازمات وسيلة لتحقيق الارباح وحينها يفقد السوق حياده الاخلاقي.

ان واقع الحال اظهر ان النظام الرأسمالي قد اثبت قيمه وامكاناته منذ ما يكفي من الزمن بحيث لم تعد هناك حاجة لاختلاق مبررات اخلاقية لتبرير مساراته واهدافه. فالغرض من النظام الاقتصادي هنا هو خلق الثروة مهما كان حجم الكلف الاجتماعية والسياسية والبيئية لذلك، وهو ما جعل من الرأسمالية تحقق الغلبة الى حد كبير رغم سلبياتها على الاشتراكية. واثباتا لذلك، قد يكون الخطأ كامنا في الاعتقاد بأن الثروة تكفي لصنع حضارة او حتى لإيجاد مجتمع مقبول انسانيا. لهذا السبب نحن نحتاج الى القانون والى السياسة والى الاخلاق ليسير الاقتصاد من زاوية صحيحة حينذاك.

ان التضامن والتعاون يجعل من المرء سعيدا، اذ يقول احد علماء النفس الامريكيين ان "الاكتشاف الاكثر حصولا على الاجماع في البحث حول عوامل الرضا هو ان السعادة تتحدد بحجم العلاقات الاجتماعية وبعمقها". في مجتمع يريد العيش ويتبع قواعد اخرى غير قواعد الرأسمالية، يسعى للصالح العام بدلا من الربح ،والتعاون بدلا من المنافسة، والبيئة بدلا من الاقتصاد بوصفها هدفا للسياسة الانسانية في نصف القرن القادم وان تحقيقه يفترض انخفاض الاستهلاك المادي ولا يمكن ان يتحقق ذلك سوى بواسطة العدالة الاجتماعية وحماية الكرامة الانسانية.

فلم يعد منطقيا الحديث اليوم عن وجود ليبرالية (رحيمة) واخرى (شريرة)،والشيء المؤكد كمخرجات للنيوليبرالية انها تشيع الفاقة، بتبنيها اساليب تتسم بالمخادعة والتفنن والوهم ومساحات بعيدة عن الاخلاق الاقتصادية من الصعب تحجيمها الا عن طريق تدخل عقلاني رشيد ومحسوب للدولة. ففي العالم غير المرئي للنيوليبرالية اليوم تظهر ملامح نظام متقدم للسيطرة الكاملة و للنهب العالمي تتمثل منظومة مخالبة الرئيسية (فكر ليبرالي، مؤسسات دولية، دولار) تجبر الدول وتحديدا النامية على اعتماد برامج (التثبيت والتكييف والاصلاح الهيكلي) كي تحظى دولها بالمقبولية ويعد الحكم فيها حكما صالحا. لقد عملت الرأسمالية مدفوعة بالسعي نحو الربح الى اساليب تسويقية للمستهلكين مع تسهيلات مالية متجددة من اجل دفعهم نحو الاستهلاك بدافع تحفيز الطلب واخلاقيات السوق في اطار

توجهات الرأسمالية نحو عولمة الاستهلاك وجعله ايديولوجية ثقافة الاستهلاك وهو ما عزز من هدف موجة الليبرالية الجديدة المتمثل في تعظيم ظاهرتي (التركز والتمركز) لرأس المال العالمي ،وهما ظاهرتان اصليتان في السلوك الرأسمالي الفردي والمؤسسي لتبقى هي الأيدولوجية السائدة بعدها ايديولوجية نهاية التاريخ.

المصادر

1. د. عبد علي كاظم المعموري، التوحش الاقتصادي(الفخ النيوليبرالي)،ط1، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان . الاردن،2020.

2. هيرفي كيمف، الخروج من الرأسمالية من اجل انقاذ الكوكب، ترجمة وتقديم: انور مغيث، ط1، المركز القومي للترجمة،القاهرة،2013.

3. أندره كونت سبونفيل، هل الرأسمالية اخلاقية؟، ترجمة: بشار حجار،ط1، دار الساقي مع مركز البابطين للترجمة،الكويت،2005.

4. د. ياسر علي ابراهيم، اثر القيم الرأسمالية في الثقافة السياسية في البلدان النامية،

Iraq Academic Scientifice Journals

http://iasj.rdd.edu.iq

5. مقالات متعددة من الانترنت.

نظرية التدمير الإبداعي: الأصول الفكرية وتطورها الاقتصادي والسياسي

أ. د. مصطفى حسين عبد الرزاق

عندما منحت جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2025 للاقتصاديين الذين طوروا نظرية "التدمير الابداعي" أو "التدمير الخلاق" وأظهروا تطبيقاتها المعاصرة وهم كل من (جويل موكير، بيتر هاويت، وفيليب أغيون)، كان ذلك اعترافاً بأهمية واحدة من أكثر النظريات الاقتصادية تأثيراً في القرن العشرين والحادي والعشرين، لكن هذه النظرية صاغها جوزيف شومبيتر منذ عام 1942 في كتابه "الرأسمالية، الاشتراكية والديمقراطية"، ولم تبقَ هذه النظرية حبيسة النقاشات الأكاديمية، بل تحولت إلى فلسفة سياسية وجيوسياسية تجسدت أخيراً في مفهوم "الفوضى الخلاقة" الذي تبنته (كوندوليزا رايز) كاستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية، ما يؤكد فكرة أن الكثير من الأفكار السياسية تجد في المجال الاقتصادي ميدانياً ومصدراً للأفكار التي يمكن اخضاعها للتجربة الميدانية.

وصف شومبيتر الرأسمالية بأنها "عاصفة من التدمير الابداعي الدائم" التي تهب باستمرار على بنية الاقتصاد، والقوة الدافعة لهذه العاصفة هي الابتكارات التكنولوجية التي تدمر الأنماط القديمة للإنتاج والتجارة، وتخلق بدائل جديدة، وتطورت هذه النظرية لتتجاوز بعد ذلك المشروع الجزئي لتشمل النظام الاقتصادي برمته وهو الأمر الذي أصّل له (فريدمان)، ومن ثم في المرحلة الثالثة انسحبت الفكرة لتدخل معترك التنظير السياسي، وتم الاستعاضة عن كلمة (التحطيم أو التدمير) بكلمة (الفوضى) ذلك لأن الفعل في السياسة يقع على (نظام) فلابد من استخدام كلمة (فوضى) للدلالة على إزاحته بدلاً عن التحطيم أو التدمير.

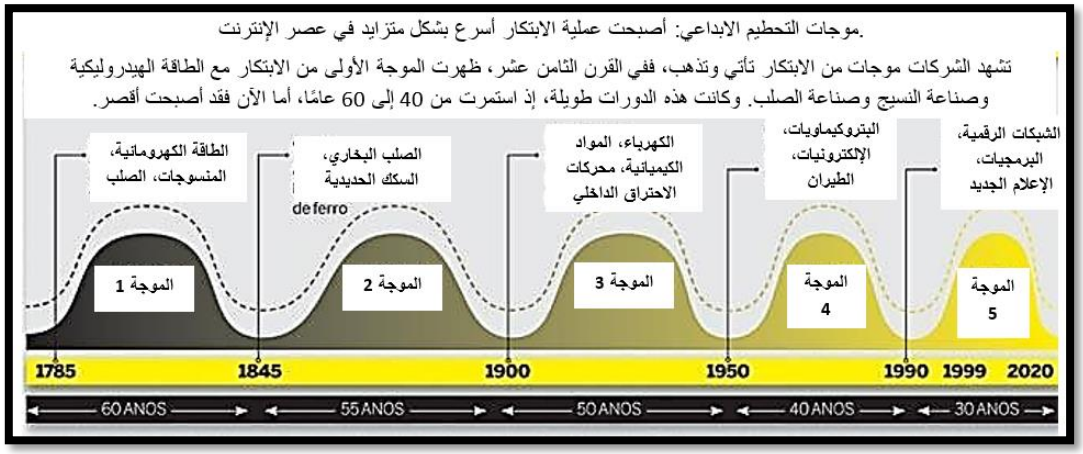

<u>التطور النظري</u>

1. **المرحلة الكلاسيكية (شومبيتر):** تركيز على الابتكار ودور رائد الأعمال
2. **مرحلة التطوير النيوليبرالي (فريدمان وهيك):** التركيز على تحرير الأسواق وإزالة القيود وأصّل للعلاج بالصدمة
3. **مرحلة الجيوسياسيا (ما بعد 2001):** تحويل النظرية إلى استراتيجية دولية

وتعمل النظرية بآلية ديناميكية تجعل من الأفكار البذرة الأولى التي من خلال تطورها يبدأ (المشروع أو النظام أو المؤسسة) خطواته الأولى وهي الخطوات التي يعتمد في تطوره على تطور الأفكار، ومن ثم يصل المشروع إلى مرحلة التطور بفعل الإدارة أو (المعايير الاقتصادية للمشروع) مثل وفورات الحجم والتنافس والإدارة الكفوءة ...الخ، وفي هذ المرحلة تبدأ الأفكار بالتراجع من حيث تأثيرها في مستقبل وتطور المشروع، وفي هذه المرحلة نفسها تتنامى عند القائمين على المشروع الخبرة لتكون واحدة من محفزات موجة الأفكار الجديدة التي تؤسس لمشروع جديد.

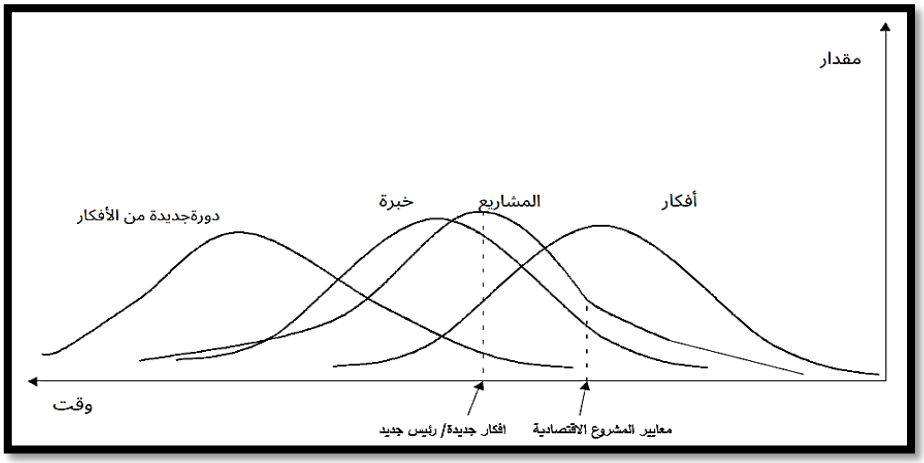

وبالآلية نفسها تم **الانتقال من المشاريع الاقتصادية إلى الأنظمة الاقتصادية ومن ثم إلى الجيوسياسية، ف**الفوضى الخلاقة هي التعبير الجيوسياسي عن التدمير الخلاق الاقتصادي، فإذا كانت الوحدة المدمرة في التدمير الخلاق هو المشروع او النظام الاقتصادي، فإن الوحدة المدمرة في السياسة هي النظام السياسي.

التدمير الإبداعي	الفوضى الخلاقة
الابتكار التكنولوجي كمدمِر للبنى الاقتصادية القديمة	**التدخل الخارجي** بديل للابتكار التكنولوجي
ريادة الأعمال كقوة محركة لهذا التدمير	**القوة العسكرية والسياسية** بديل لريادة الأعمال
النظام الرأسمالي كالإطار الذي يسمح بهذه العملية	**النظام الدولي الليبرالي** بديل للنظام الرأسمالي

نماذج سياسية

يمكن تحليل سقوط الاتحاد السوفيتي بكونه مثالاً كلاسيكياً للتدمير الابداعي، **فالنظام القديم** (الاقتصاد المخطط مركزياً) يواجه أفكار **قوة التدمير** (العولمة وتكنولوجيا المعلومات) ما تشجع على نشوء **النظام الجديد** (اقتصاديات السوق في روسيا ودول الكتلة الشرقية).

كما يقدم **حالة الربيع العربي الذي انطلق عام 2011** حالة دراسية اخرى للفوضى الخلاقة فالنظام **القديمة** (أنظمة سلطوية مستقرة لعقود) تواجه أفكار **قوة التحرر** (الاحتجاجات الشعبية والتدخلات الخارجية) ما يشجع على نشوء النظام الجديد (الانتقال الديمقراطي ولكن بدرجات متفاوتة من النجاح) .

التطورات الحديثة:

يشهد العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين شكلاً جديداً من التدمير الابداعي، إذ بدأت أفكار التحولات الرقمية وإلكترونية والذكاء الاصطناعي بتطوير المشاريع بشكل متسارع ما يمكن ان يغير المشاريع (في الجانب الاقتصادي) والأنظمة (في الجانب السياسي)، وأن الخبرات التي تتولد من هذا التطور يمكنها أن تخلق حالة إبداعية جديدة في المستقبل القريب

الاقتصاد والحرب: المحدد البنيوي لاستدامة القوة العسكرية وتحقيق النصر في الصراعات الدولية

أ.د. مالك دحام متعب

تتناول هذه الورقة البحثية العلاقة البنيوية بين القوة الاقتصادية والقدرة العسكرية في سياق الحروب الحديثة، وتنطلق من فرضية مركزية مفادها أن النصر العسكري لا يمكن تحقيقه أو استدامته دون قاعدة اقتصادية قوية وقادرة على التكيّف مع متطلبات الصراع طويل الأمد، وتُظهر الدراسة من خلال تحليل نظري وتاريخي مقارن أن الاقتصاد لا يمثل عامل دعم ثانوي للحرب بل يشكّل الأساس الذي تقوم عليه القدرة القتالية واستمرارية الجبهة الداخلية وهيبة الدولة في النظام الدولي. وتستشهد الورقة بتجارب عالمية بارزة مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وألمانيا والصين فضلا إلى دراسة حالة الحصار الاقتصادي على العراق لبيان كيف يُستخدم الاقتصاد أداة للحسم العسكري والسياسي دون اللجوء إلى المواجهة المباشرة . فغالبًا ما تُقدَّم الحرب في الأدبيات التقليدية بوصفها صراعا عسكريا تُحسم نتائجه في ساحات القتال عبر التفوق في التسليح أو القيادة أو التكتيك غير أن هذا التصور يبقى قاصرا عن فهم الطبيعة الشاملة للحرب بوصفها ظاهرة مركّبة تتداخل فيها الأبعاد العسكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. فالحرب في جوهرها ليست مواجهة بين جيوش فحسب بل هي اختبار لقدرة الدولة الكلية على التعبئة والاستمرار والصمود.

لقد أثبتت التجارب التاريخية الكبرى أن الدولة التي تمتلك اقتصادًا قويا، متنوعا، وقادرا على التكيّف، تكون أكثر قدرة على خوض الحروب طويلة الأمد وتحقيق النصر مقارنة بالدول ذات القواعد الاقتصادية الهشّة ومن هنا، تنطلق هذه الورقة من أطروحة مفادها أن الآلة الحربية لا يمكن استدامتها ولا يمكن تحقيق نصر عسكري حاسم دون اقتصاد قوي يشكّل الهدف الأساس للقوة العسكرية وهيبة الدولة.

ويشكل الاقتصاد بوصفه أساس القوة الشاملة للدولة كما تؤكد ذلك النظريات الكلاسيكية والمعاصرة في العلاقات الدولية ولا سيما المدرسة الواقعية والاقتصاد السياسي الدولي أن

القوة العسكرية ليست كيانًا مستقلًا بذاته، بل هي نتاج مباشر للقدرة الاقتصادية للدولة. فحجم الناتج المحلي الإجمالي، ومستوى التصنيع والقدرة على الابتكار التكنولوجي، تشكل جميعها محددات رئيسة للقوة العسكرية الفعلية، وترى أدبيات الاقتصاد السياسي أن الاقتصاد يشكل البنية التحتية التي تُنتج القوة العسكرية وتضمن استدامتها، إذ يتيح تمويل الإنفاق الدفاعي، وتطوير الصناعات العسكرية، وبناء منظومات لوجستية قادرة على دعم العمليات طويلة الأمد. وبذلك، يصبح الاقتصاد شرطًا بنيويًا لا غنى عنه لتحويل الإرادة السياسية إلى قوة عسكرية فعّالة.

اقتصاد الحرب: من التعبئة الشاملة إلى الاستنزاف طويل الأمد يشير مفهوم اقتصاد الحرب إلى عملية إعادة تنظيم شاملة للاقتصاد الوطني بما يخدم متطلبات الصراع المسلح. وتشمل هذه العملية تحويل الإنتاج المدني إلى إنتاج عسكري، وتعبئة الموارد البشرية والصناعية، وضبط التجارة الخارجية، وإدارة التضخم والندرة، فضلًا عن الحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار الاجتماعي .وفي الحروب الحديثة، لا تُقاس القدرة العسكرية فقط بامتلاك السلاح، بل بالقدرة على إدامة إنتاجه وصيانته وتعويض خسائره. ومن هنا، تتحول الحرب إلى صراع استنزاف اقتصادي، إذ يصبح طول النفس الاقتصادي عاملًا أكثر حسمًا من الانتصارات التكتيكية المؤقتة.

التجارب العالمية: الاقتصاد كعامل حاسم في تحقيق النصر الولايات المتحدة والحرب العالمية الثانية تمثل الولايات المتحدة المثال الأبرز على توظيف الاقتصاد كأداة حاسمة في الحرب. فقد مكّنها اقتصادها الصناعي الضخم من إنتاج الأسلحة والمعدات العسكرية بكميات غير مسبوقة، ليس فقط لتلبية احتياجاتها، بل لدعم حلفائها أيضًا. وقد شكّل هذا التفوق الاقتصادي الأساس الحقيقي لانتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية.

الاتحاد السوفيتي: التعبئة الاقتصادية والصمود الاستراتيجي رغم الخسائر البشرية الهائلة، استطاع الاتحاد السوفيتي الصمود في مواجهة ألمانيا النازية بفضل قدرته على تعبئة اقتصاده وتحويله بالكامل لخدمة المجهود الحربي. وتُظهر هذه التجربة أن الاقتصاد، حتى في ظل ضغوط شديدة، يمكن أن يكون عامل حسم إذا أُدير ضمن استراتيجية تعبئة شاملة.

ألمانيا واليابان: بعد الحرب العالمية الثانية تكشف تجربة ألمانيا واليابان أن الاقتصاد يشكّل أساس القوة حتى في غياب القوة العسكرية المباشرة. فبرغم القيود العسكرية الصارمة، أعادت الدولتان بناء مكانتهما الدولية عبر التفوق الاقتصادي والصناعي، ما يؤكد أن الاقتصاد هو القاعدة الأعمق للقوة الشاملة.

الصين المعاصرة: الاقتصاد كرافعة للقوة العسكرية تمثل الصين نموذجًا حديثًا لكيفية استخدام النمو الاقتصادي طويل الأمد لبناء قوة عسكرية متقدمة دون الدخول في صراعات كبرى. فقد مكّنها اقتصادها المتنامي من تحديث جيشها، وتطوير صناعاتها الدفاعية، وتعزيز حضورها الاستراتيجي عالميًا.

الحصار الاقتصادي على العراق: الاقتصاد كسلاح للحسم دون معركة يُعد الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق عام 1990 أحد أبرز الأمثلة على استخدام الاقتصاد كسلاح استراتيجي. فقد أدّى الحصار إلى تدمير البنية التحتية الاقتصادية، وإضعاف القدرة الإنتاجية، وشلل القدرات العسكرية على المدى الطويل، فضلًا عن إنهاك المجتمع المدني وتُظهر هذه الحالة أن الدولة، مهما امتلكت من قوة عسكرية، تصبح عاجزة عن الاستمرار في الصراع إذا جُرّدت من قاعدتها الاقتصادية. وهنا، لم يكن الاقتصاد مجرد أداة ضغط، بل تحوّل إلى ساحة حرب قائمة بذاتها .الاقتصاد الجبهة الداخلية وهيبة الدولة لا يمكن فصل المجهود الحربي عن الجبهة الداخلية. فالدولة التي تفشل في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي تفقد الدعم الشعبي، ما يؤدي إلى تآكل قدرتها على مواصلة الحرب. وعلى العكس، فإن الاقتصاد القوي يعزز الشرعية السياسية، ويحافظ على التماسك الاجتماعي، ويُرسّخ هيبة الدولة داخليا وخارجيا .وبذلك، يصبح الاقتصاد عنصرا حاسما ليس فقط في تحقيق النصر العسكري، بل في صون مكانة الدولة في النظام الدولي.

الخاتمة تخلص هذه الورقة إلى أن الاقتصاد يشكّل المحدد البنيوي لاستدامة القوة العسكرية وتحقيق النصر في الحروب الحديثة. فالقوة العسكرية، مهما بلغت، تظل محدودة الأثر إن لم تستند إلى قاعدة اقتصادية متينة وقادرة على التكيّف مع متطلبات الصراع طويل الأمد. وقد أظهرت التجارب العالمية، من الولايات المتحدة إلى الصين، ومن الاتحاد السوفيتي إلى العراق، أن الاقتصاد هو العامل الذي يحدد مآلات الحرب، سواء في تحقيق النصر أو

في التعرض للهزيمة، وعليه، فإن أي استراتيجية عسكرية لا تضع الاقتصاد في قلبها تُعد استراتيجية غير مكتملة لأن الاقتصاد هو الذي يديم زخم المعركة، ويحفظ هيبة الدولة، ويصنع النصر في نهاية المطاف.

الذكاء الاصطناعي السيادي

أ. م. د. ميثم حميد ناصر

المقدمة

في العقد الأخير، تحوّل الذكاء الاصطناعي من مجرد أداة تقنية مساعدة إلى أصل استراتيجي وسيادي يُمكن أن يعيد رسم خريطة القوة العالمية. لم يعد الذكاء الاصطناعي مقتصرًا على تحسين المنتجات أو تقديم خدمات أسرع أو أدق؛ بل أصبح يُنظر إليه كعامل أساسي لتحديد الأمن القومي، قوة الابتكار، وتنافس الدول على الريادة العالمية في القرن الحادي والعشرين، ظهر مفهوم الذكاء الاصطناعي السيادي (Sovereign AI) كاستجابة مباشرة لهذه التحولات — كونه يمثّل رغبة الدول في امتلاك قدرات ذكاء اصطناعي مستقلة، تُدار وتُسيطر عليها داخل حدودها دون الاعتماد الكلي على التكنولوجيا الغربية، خصوصًا الأمريكية منها، التي تهيمن غالبية البُنى التحتية، نماذج اللغة الكبيرة، والمعالجات الحاسوبية المتقدمة.

1- ما هو الذكاء الاصطناعي السيادي؟ الذكاء الاصطناعي السيادي هو مفهوم يشير إلى سيطرة الدولة أو المؤسسة الوطنية على تقنيات الذكاء الاصطناعي، البيانات، والنماذج المستخدمة، بحيث تكون هذه البنية التحتية الحيوية تحت مراقبة وتشغيل داخلي، وتلتزم بالمعايير والسياسات المحلية للخصوصية والأمن القومي. يتعلق أيضًا بسيادة البيانات — أي ضمان أن البيانات الوطنية الحساسة تُخزن وتُعالج داخل المنظومة الوطنية، وتُجنَّب التسربات أو السيطرة الأجنبية .يختلف الذكاء الاصطناعي السيادي عن الذكاء الاصطناعي العام الذي تُقدّمه شركات الدين الكبرى مثل (Google و OpenAI و Meta)؛ حيث يركّز الأخير على الاستخدامات التجارية المفتوحة عبر الإنترنت، بينما يركّز الأول على الاستخدامات الحكومية، العسكرية، أو الاستراتيجية الحساسة.

1-لماذا يعد الذكاء الاصطناعي السيادي مهماً؟

هناك عوامل عدة تجعل هذا النموذج ذا أولوية في سياسات الدول الحديثة:

أ- حماية الامن القومي: السيطرة على البيانات، أدوات التحليل، والبنية الحاسوبية يقلل من مخاطر التجسس أو النفوذ الأجنبي، خاصة في مجالات الدفاع والمعلومات الحساسة، مثل مراقبة الحدود أو القرصنة الإلكترونية.

ب- استقلال القرار التكنولوجي: الدول التي تعتمد كليًا على شركات أجنبية في تقنيات الذكاء الاصطناعي تكون في وضع هش إذا تغيّرت السياسات الدولية، العقوبات، أو القيود التصديرية المفروضة على التكنولوجيا. وجود بنية سيادية يعني استراتيجية مستقلة في الابتكار والتطبيق.

ج- حماية البيانات الشخصية: السياسات السيادية تحدد كيفية تخزين ومعالجة البيانات المحلية، ما يحمي مواطني الدولة وشركاتها من استخدام بياناتهم خارج السيادة القانونية والوطنية.

د. تعزيز الابتكار الاقتصادي: التحكم في البنية التحتية يُمكّن الحكومات من بناء أطر ريادة أعمال محلية في الذكاء الاصطناعي بدلًا من الاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية .

2- التنافس العالمي وتراجع الهيمنة الامريكية: لطالما كانت الشركات الأمريكية مثل (Nvidia، OpenAI، Google،Microsoft) هي المسيطرة على صناعة الذكاء الاصطناعي، وذلك بفضل الاستثمارات الضخمة، أكواد النماذج المتقدمة، وشبكات البنية التحتية السحابية التي تتيح تدريب وتشغيل أحدث نماذج الذكاء الاصطناعي. لكن في السنوات الأخيرة، بدأت دول عديدة تتبنّى استراتيجيات للحدّ من هذا الاعتماد، لاسيما:

أ. إنشاء وحدات سيادية للبنية التحتية: تعتمد الكثير من الدول على إنشاء مراكز بيانات ضخمة، شبكات حوسبة عالية الأداء، ومعالجات متقدمة تديرها جهات رسمية أو شركات وطنية. هذا الاتجاه يشمل تخزين البيانات داخل الحدود القانونية للدولة وتوفير موارد تدريب وتشغيل خارج شبكات الشركات الأجنبية.

ب. تنويع سلاسل الإمداد التكنولوجي: بعض الدول تدعّم صناعة الشرائح والمعالجات (chips) داخليًا أو على الأقل بمشاريع مشتركة تقلّل من الاعتماد الكلي على الموردين الأمريكيين. وهذا يسعى للسيطرة على العنصر الحاسم في الذكاء الاصطناعي — سرعة المعالجة.

ج. دعم النماذج المفتوحة والمنافسة: الدول التي تطلب نماذج مفتوحة المصدر أو بنى

تحتية خدمية تحفظ حقوقها وتتحكم في البيانات فيها — مثل النموذج الذي أعلنت عنه الإمارات — تعتبر وسيلة مباشرة لتفكيك الاحتكار التكنولوجي للشركات الأمريكية.

3 – استراتيجية السعودية في الذكاء الاصطناعي السيادي: تُعد المملكة العربية السعودية من أبرز اللاعبين في المنطقة في هذا المجال:

أ. تأسيس شركة "هيوماين (Humain): في عام 2025، أطلقت السعودية شركة Humainتحت مظلة صندوق الاستثمار العام (PIF) بهدف بناء بنية تحتية ضخمة للذكاء الاصطناعي تشمل مراكز بيانات، خدمات سحابة، ونماذج ذكاء اصطناعي متعددة.

ب. شراكات مع الشركات العالمية: على الرغم من السعي في السيادة، دخلت السعودية شراكات استراتيجية مع شركات مثل Nvidia، AMD، AWS، Qualcomm لتوفير الشرائح والمعالجات والتكنولوجيا اللازمة لبناء البنية التحتية.

ج. استهداف الحوسبة العالية: هدف السعودية من خلال مشاريعها إلى الوصول إلى قدرات معالجة ضخمة تقدّر بمئات الآلاف من وحدات GPU التي يمكنها استضافة وتدريب نماذج ذكاء اصطناعي متقدمة، وتقديم خدماتها عالمياً.

د. تطوير نماذج محلية: بجانب البنية التحتية، تسعى المملكة لإطلاق نماذج لغوية مدروسة عربيًا (مثل HUMAIN Chat)تلبي احتياجات المستخدمين المحليين وتستفيد من البيانات والخصوصيات اللغوية والثقافية الخاصة بها.

4– نهج الامارات: تمضي الامارات بخطوات استراتيجي دقيقة:

أ. إطلاق نماذج سيادية: أعلنت جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي نموذج K2 Think القابل للتفسير والمفتوح المصدر كخطوة نحو استقلالية الذكاء الاصطناعي، متجاوزة بعض الاعتماد على الشركات الأجنبية، رغم تعاونها معها.

ب. استثمارات ضخمة: الإمارات استثمرت من خلال شركات مثل MGX و G42 في مشاريع الذكاء الاصطناعي، وتبنّت استراتيجية وطنية للطموح في أن تكون قوة عالمية في هذا المجال بحلول2031.

5– الصين: بناء قوة تقنيّة منافسة الصين منذ سنوات تضع الذكاء الاصطناعي في صميم خططها الوطنية، مع تركيز على:

أ. تطوير قطاع المعالجات الخاصة والبرمجيات: القيود التصديرية الأمريكية دفعت الصين للعمل على تطوير شرائحها الخاصة ونماذج الذكاء الاصطناعي التي لا تعتمد كليًا على التكنولوجيا الأمريكية.

ب. مشاريع متقدمة: الصين أعلنت عن مشاريع طموحة مثل مراكز بيانات فضائية تعتمد على الذكاء الاصطناعي والمعالجة في المدار — مما يدل على أن السباق ليس فقط في البر والأرض، بل يمتد إلى الفضاء.

6- التحديات التي تواجه الذكاء الاصطناعي السيادي على الرغم من الطموحات، توجد العديد من التحديات:

أ- نقص المواهب الحاجة إلى محترفين ذوي مستوى عالٍ في التعلم الآلي، تطوير الشرائح، وأمن البيانات يمثل عقبة أمام جهود السيادة.

ب- التكلفة الهائلة بناء وتشغيل مراكز البيانات الضخمة يتطلب استثمارات مالية هائلة، ما يجعل بعض المشاريع متأثرة بالتقلبات الاقتصادية.

ج- الحاجة للتعاون الدولي على الرغم من الاستقلال، يبقى الذكاء الاصطناعي مجالًا عالميًا يحتاج إلى تعاون في المعايير، قواعد الاستخدام الأخلاقي، ومشاركة المعرفة — ما يجعل فكرة السيادة المطلقة شبه مستحيلة عمليًا.

الخاتمة:

الذكاء الاصطناعي السيادي لم يعد فكرة مستقبلية بعيدة؛ بل أصبح ساحة تنافس استراتيجي بين الدول الكبرى والإقليمية، مع تحولته من أداة تقنية إلى عنصر محوري في الأمن القومي، الاقتصاد المتقدم، والقدرة التنافسية العالمية. بينما تواصل السعودية والإمارات والصين تطوير بنيتها التحتية الخاصة وتسعى لتقليل الاعتماد على الشركات الأمريكية، يظل التوازن بين السيادة والتعاون الدولي تحديًا مركزيًا في هذا المجال.

في النهاية، لا يتعلق الذكاء الاصطناعي السيادي فقط بالتقنية، بل بتحقيق الاستقلال الرقمي الذي يعكس رؤية الدول لمستقبلها في عالم متشابك يعتمد تقنيًا أكثر من أي وقت مضى.

تأثير الذكاء الاصطناعي في الاقتصاد الدولي

ا. م. د. سرى موفق مقصود

مقدمة

شهد بداية القرن الحادي والعشرين بروز العديد من التغيرات ومن اهمها الثورة التكنولوجية الرابعة والتي تمثل احد اهم ادواتها بالذكاء الاصطناعي بأدواته المختلفة وتفاوتت الاراء وردات الفعل تجاه هذه الثورة التكنولوجية وهذا التطور السريع الذي يشهده العالم، واصبحت هناك فجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية في استجابتها وتوظيفها لهذا التطور النوعي الذي طرأ على العالم وبشكل اثر على مختلف المجالات لاسيما (التجارة، الاستثمار، سوق العمل، الابتكار، الفجوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية)، اذ تمتلك تقنيات الذكاء الاصطناعي القدرة على تغيير الاقتصاد، ربما بطرق يصعب التنبؤ بها، ويبقى حدوث هذه التغييرات، وتوقيتها، أمراً غير مؤكد. اذ نلاحظ ان الذكاء الاصطناعي (AI) لمحاكاة الذكاء البشري وتعزيزه، من خلال تدريب الآلات على التفكير والتعلّم على غرار البشر. وقد وُجد هذا المفهوم منذ عقود، وتحديدًا منذ ظهور الحاسوب، وأسهم عمومًا في تحسين حياة الإنسان وزيادة إنتاجيته. وخلال السنوات الأخيرة، أدّت الطفرات في القدرة الحاسوبية إلى تطوير أدوات وتطبيقات جعلت الذكاء الاصطناعي أكثر إتاحة للسكان حول العالم. ويمكن استخدام هذه الأدوات لأغراض ترفيهية، إلا أن تطبيقاتها التجارية والاقتصادية تُعد ثورية وانعكست على اقتصاديات اغلب البلدان، إذ تمكّن الآلات من أداء مهام إنتاجية في قطاعات التصنيع والخدمات بكلفة أقل بكثير مقارنة بالعمالة البشرية، اذ ادت الثورة التكنولوجية والرقمية واكتشاف الذكاء الاصطناعي الى تحول اقتصادي دراماتيكي، وتطورات عدة وفي مجالات مختلفة.

اولاً: تأثير الذكاء الاصطناعي على البطالة: مع التطور الذي نشهده اليوم والتغيرات في سوق العمل ومتطلبات السوق ومع وجود العديد من الخدمات والمزايا التي يقدمها الذكاء الاصطناعي بأدواته المختلفة، نجد ان ذلك سينعكس بدوره على الوظائف وسوق العمل

العالمي، ويؤثر في نسب البطالة ومن الممكن ان يؤدي الى تحول اقتصادي يهدد تماسك المجتمعات، اذ يصبح العقل البشري والبدني وما يتضمنه من خدمات تقليدية اقل انتاجية مقارنة ما تقدمه احدث التقنيات في الذكاء الاصطناعي، وفي مقابلة مع (ايلون ماسك) توقع ان (العمل البشري سيصبح في حالة عفا عليها الزمن، اعتقد اننا نشهد هنا القوة لاكثر تدميراً في التأريخ وسيكون لدينا لاول مرة شيء اذكى من اذكى انسان، ستأتي نقطة حيث لن تكون هناك حاجة للوظيفة، يمكنك الحصول على وظيفة اذا كنت ترغب في الحصول على وظيفة لتحقيق الرضا الشخصي، ولكن الذكاء الاصطناعي سيكون قادراً على فعل كل شي)، اي ان هذه الثورة التكنولوجية الرقمية ستؤدي الى خسارة الانسان للمهمام التقليدية التي كان ويؤديها وستزداد هذه المهام التي يستولي عليها تدريجياً مع زيادة التطور الذي يطرأ عليه، ونلاحظ ان متطلبات سوق العمل في عام 2020 تختلف تماماً عما كانت عليه في عام 1980، اذ تم الاستغناء عن العديد من الوظائف والمهارات التي يمتلكها الاشخاص ببرامج واليات تستغرق وقت وجهد اقل، اذ انخفضت بشكل كبير حصة التوظيف في المهن ذات المهارات التقنية المتوسطة، ستؤدي الأتمتة المدفوعة بالذكاء الاصطناعي إلى تحولات عميقة في سوق العمل.

ووفقاً لصندوق النقد الدولي، فإن **(40%) من الوظائف عالميًا** ستتأثر بالذكاء الاصطناعي، وترتفع هذه النسبة إلى **(60%)** في الاقتصادات الأكثر تقدماً، وفي حالات اخرى سيُدمج الذكاء الاصطناعي في الوظائف القائمة بوصفه أداة لرفع الإنتاجية اذ سيتولى الذكاء الاصطناعي المهام المتكررة ومنخفضة القيمة التي يؤديها البشر حالياً، مما يقلل الحاجة إلى بعض الوظائف التقليدية.

بالرغم من احتمال فقدان بعض الوظائف، فإن الذكاء الاصطناعي سيخلق أدواراً جديدة، مثل: (مهندسي الأوامر (Prompt Engineers) ، مدققي الخوارزميات، مختصي أخلاقيات الذكاء الاصطناعي).وتلعب الحكومات دوراً محورياً في تبني سياسات التدريب وإعادة التأهيل المهني لمساعدة العمال على التكيف مع هذه المتطلبات الجديدة. ولا سيما في المنطق الرأسمالي الذي يعمل على تعظيم الارباح، نجد ان استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي يعني ان الشركات ليست بحاجة الى تحميل المستهلكين عبء ارتفاع تكاليف العمالة للحفاظ على هوامش أرباحها. وإذا ظل التضخم تحت السيطرة في بيئة نمو تقودها

الإنتاجية، فستتمكن السياسات النقدية من البقاء مرنة نسبيًا دون الحاجة إلى رفع أسعار الفائدة، وقد أدّت الاستثمارات الرأسمالية التي عززت إنتاجية العمل إلى الابتكار وخلق الثروة وتحسين نوعية الحياة في الاقتصادات المتقدمة.

مخطط (1) تأثير الذكاء الاصطناعي على معدل البطالة لمختلف المهن للفترة (2022-2025)

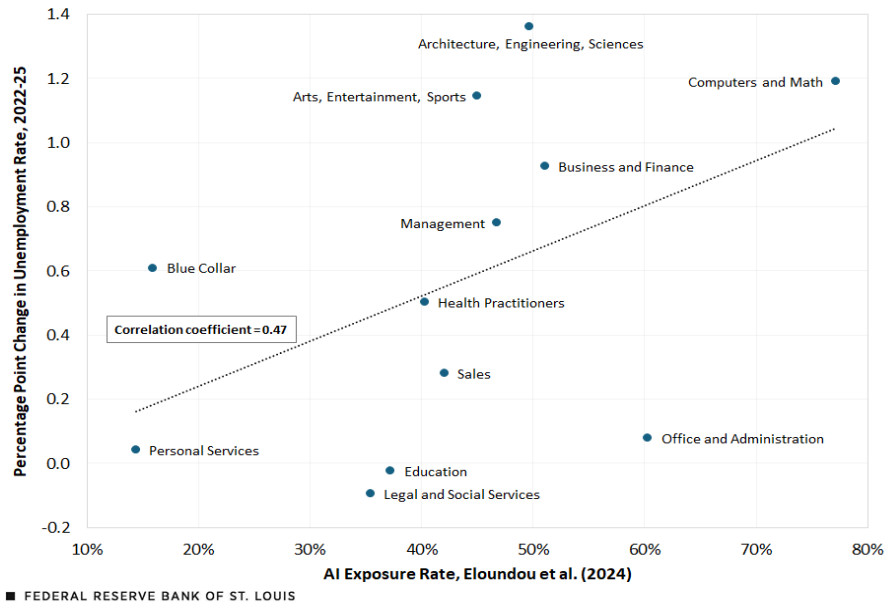

ويوضح المخطط رقم (1)، انه كلما ازداد تعرض (اي مهنة) الى تدخلات الذكاء الاصطناعي كلما ادى ذلك الى ارتفاع احتمالية البطالة لتلك المهنة، وتبين لنا اكثر المهن المعرضة لارتفاع معدلات البطالة تتمثل بـ(علوم الحاسوب ،الرياضيات، الهندسة المعمارية ،الهندسة والعلوم والفنون والترفيه).

بالنتيجة نجد ان بالرغم من الفوائد التي يقدمها الذكاء الاصطناعي الا انه يحمل معه أيضاً مخاطر أتمتة ووظائف مهدّدة،و تشير صندوق النقد الدولي (IMF) الى أن حوالي (40%) من الوظائف على الصعيد العالمي عرضة لتأثيرات الذكاء الاصطناعي .وفي الاقتصادات المتقدمة قد يصل الأمر إلى 60% من الوظائف، مقارنة بحوالي 40% في الأسواق الناشئة و26% في الدول منخفضة الدخل .معظم الوظائف المعرضة للخطر هي تلك التي تعتمد بشكل كبير على مهام رتيبة أو معايير محددة مسبقاً. وقد وجد مسح منظمة

OECDأن نحو 28% من الوظائف في دولها الأعضاء ذات أعلى مخاطر الأتمتة، وأغلب العاملين فيها من الشباب ومن ذوي المهارات التقليدية.

ثانياً: الذكاء الاصطناعي والاستثمار: بلغ الاستثمار العالمي في الذكاء الاصطناعي مستوى قياسياً بنمو قدره 26%، وبلغت استثمارات الشركات في الذكاء الاصطناعي 252.3 مليار دولار في عام 2024، مع ارتفاع الاستثمار بنسبة 44.5% وزيادة عمليات الاندماج والاستحواذ بنسبة 12.1% مقارنةً بالعام السابق. وشهد هذا القطاع نمواً هائلاً خلال العقد الماضي، حيث زاد إجمالي الاستثمار فيه بأكثر من ثلاثة عشر ضعفاً منذ عام 2014، وكما موضح في المخط ادناه وفقاً للتقارير الدولية التي تشير ان هناك ارتفاع ملحوظ في تمويل الذكاء الاصطناعي التوليدي، اذ بلغت الاستثمارات الخاصة في الذكاء الاصطناعي التوليدي 33.9 مليار دولار في عام 2024، بزيادة قدرها 18.7% عن عام 2023، وأكثر من 8.5 أضعاف مستويات عام 2022. ويمثل هذا القطاع الآن أكثر من 20% من إجمالي الاستثمارات الخاصة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي.

مخطط (2) استثمارات الشركات في الذكاء الاصطناعي للفترة (2013-2024)

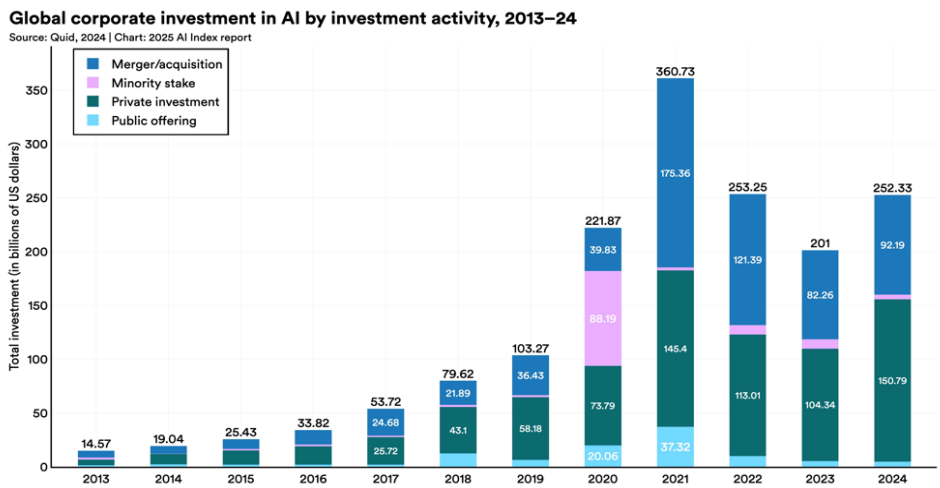

يوضح المخطط السابق مدى التدفق المتزايد لرؤوس الأموال نحو الشركات والمشاريع التقنية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، ويبرز الشكل أن نحو ثلثي إجمالي الاستثمار في 2024 كان من القطاع الخاص.فالاستثمارات في مجال الذكاء الاصطناعي اصبحت احد

اهم المجالابت التي تنافس مجالات الاستثمار الاخرى وتزايد الاقبال عليها من لدن الدول الكبرى والدول المتقدمة ولعل اهم مجالات الاستثمار في الذكاء الاصطناعي تتمثل بالاتي:

1- **القطاع العسكري:** يعد من اكثر القطاعات استقطاباً للاستثمارات، اذ تقدر قيمة سوق الذكاء الاصطناعي في القطاع العسكري عالميا بحوالي 7.93 مليار دولار في عام 2022 ومن المتوقع أن تصل إلى 22.62 مليار دولار بحلول عام ،2032 بمعدل نمو سنوي نحو (11%).

2- **قطاع الامن السيبراني:** يقدر حجم السوق بـ 22.4 مليار دولار في عام 2023، مع توقعات بنمو سنوي مركب بنسبة 21.9% حتى 2028 حيثُ يتوقع أن تصل الإيرادات إلى (60.6) مليار دولار بحلول عام 2028.

3- **القطاع الصحي:** يعد من اهم قطاعات الاستثمار، اذ بلغ حجم السوق بـ 19.27 مليار دولار في عام 2023 مع توقعات بنمو سنوي مركب بنسبة 33.43% حتى (2034) حيث يتوقع أن تصل الإيرادات الى (613.81) مليار دولار بحلول عام 2028.

4- **قطاع الطاقة:** بلغ حجم السوق بـ (13,164.4) مليون دولار في عام 2023 مع توقعات بنمو سنوي مركب بنسبة (14.97%) حتى 2031 حيث يتوقع أن تصل الإيرادات الى (46,188.9) مليون دولار بحلول عام 2028.

مما سبق يتبين لنا مدى اهمية الاستثمارات في تقنيات الذكاء الاصطناعي نظراً لارتفاع حجم الاستثمارات في هذا المجال، واحتمالية التزايد بشكل مستمر مستقبلاً.

اما اهم الدول المستثمرة في مجال الذكاء الاصطناعي، نجد ان الولايات المتحدة والصين في مقدمة الدول المستثمرة في هذا المجال، وتتمتع الولايات المتحدة بموقع ريادي بفضل منظومة ابتكار قوية مدعومة باستثمارات خاصة ضخمة تفوق أي دولة أخرى، وتقود شركات مثل(OpenAI و Google و Microsoft) وتطوير تقنيات تحدد وتيرة التقدم العالم،

اذ تتصدر الولايات المتحدة العالم من حيث المبلغ الاجمالي المخصص للاستثمار في الذكاء الاصطناعي في عام (2022) بمبلغ نحو (47.4) مليار دولار، اما الصين (13.4) مليار دولار، وفي عام (2023) بلغت الاستثمارات الولايات المتحدة اكثر من (67) مليار دولار، اما الصين فجاءت كثاني اكبر مستثمر بنحو (8) مليار دولار، وعلى

الرغم من حرص الولايات المتحدة على الصدارة بالسباق العالمي في الذكاء الاصطناعي، الا ان الصين لديها استراتيجيات وقدرة على الاستخدام الفعال للموارد وامكانيات وعقول نوعية في مجال الذكاء الاصطناعي والخبراء والمتمرسين وكذلك التشريعات القانونية، لذا نجد ان الشركات الصينية تلحق بالشركات الامريكية وتطرح ادوات للذكاء الاصطناعي تنافس التكنولوجيا الامريكية وبكلفة اقل، وقد أعلنت الحكومة الصينية الذكاء الاصطناعي أولوية وطنية، وأطلقت عام 2017 خطة "تطوير الذكاء الاصطناعي للجيل القادم "بهدف أن تصبح الصين الرائدة عالميًا في هذا المجال بحلول عام 2030، بالمقابل نجد ان الولايات المتحدة توجه دعم وانفاق مرتفع على الرقائق الالكترونية ومراكز البيانات، اذ خصص (ترمب– TRUMP) مع بداية ولايته الثانية ما يقارب (500) مليار دولار لدعم مشروع Stargate وتعزيز البنية التحتية للذكاء الاصطناعية ليثبت ذلك مدى حرص الولايات المتحدة على الحفاظ على تصدر المشهد العالمي للتقدم التكنولوجي.

تمتلك تقنيات الذكاء الاصطناعي القدرة على تغيير الاقتصاد، ربما بطرق يصعب التنبؤ بها. ويبقى حدوث هذه التغييرات، وتوقيتها، أمراً غير مؤكد. تشير الدراسات الاستقصائية إلى أن 5% فقط من الشركات في الولايات المتحدة تعتمد حالياً على الذكاء الاصطناعي لإنتاج السلع والخدمات. بالنسبة للعديد من الشركات، يُعدّ تخصيص الذكاء الاصطناعي وفقاً لاحتياجاتها الخاصة مكلفاً، ومن غير الواضح متى ستنخفض هذه التكاليف. ونتيجة لذلك، يتركز استخدام الذكاء الاصطناعي بين الشركات الأكبر حجماً والأحدث عهداً في قطاعات اقتصادية محدودة، مع أن هذا الوضع قد يتغير بمرور الوقت مع انخفاض اعتماد الاستخدام المربح لهذه التقنية على حجم الشركة.

ثالثاً: الذكاء الاصطناعي والمؤشرات الاقتصادية: أصبح الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence – AI) أحد المحركات الرئيسية للتحول الاقتصادي العالمي، اذ بفضل قدرته على أتمتة المهام، وتوليد المحتوى، وابتكار نماذج أعمال جديدة، بات يعيد تشكيل قطاعات اقتصادية بأكملها، ويغيّر ديناميكيات سوق العمل والتوازنات الجيوسياسية، فاتحًا أفقًا غير مسبوق من الفرص، ووفقًا لنتائج تقرير شركة PwC المعنون **"Sizing the Prize"**، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يضيف ما يصل إلى **15.7تريليون دولار** إلى

الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحلول عام 2030، أي بزيادة تقارب **14%** مقارنة بسيناريو لا يتم فيه اعتماد الذكاء الاصطناعي، تُقدّر شركة ماكنزي أن الذكاء الاصطناعي التوليدي وحده قد يضيف ما بين **2.6 و4.4 تريليون دولار سنويًا** إلى الاقتصاد العالمي، مع تعزيز نمو إنتاجية العمل بنسبة تتراوح بين **0.1% و0.6% سنويًا** حتى عام 2040، وستكون بعض القطاعات الاقتصادية من أكبر المستفيدين من ثورة الذكاء الاصطناعي، إذ لن تقتصر مكاسبها على بيع منتجات مبتكرة، بل ستستفيد أيضًا من توظيف الذكاء الاصطناعي في تحسين الإنتاجية وهوامش الأرباح. وتُعد قطاعات التكنولوجيا وخدمات الاتصالات من أبرز المستفيدين، حيث تزداد حصص منتجاتها في السوق. كما تتصدر شركات أشباه الموصلات المنتجة للرقائق المتقدمة الخاصة بالذكاء الاصطناعي هذه الموجة، وفي مقدمتها شركة **إنفيديا (Nvidia)** التي أصبحت مؤخرًا أول شركة مدرجة تتجاوز قيمتها السوقية 4 تريليونات دولار.

بالختام نجد ان على دول العالم وبالتحديد الدولة النامية الاخذ بالتفكير بأهمية الذكاء الاصطناعي ودوره في تعزيز النمو الاقتصادي للدول من خلال اعتماد ادوات الدبلوماسية الرقمية والتعاون مع الدول المتقدمة تكنولوجياً من وجذب الشركات الاجنبية ووضع استراتيجيات اقتصادية تتلائم مع التطور التكنولوجي والرقمي الذي يشهده العالم اليوم ومواكبة التطور التقني بما يحقق اولوياتها الاقتصادية، وتكوين بنية تحتية رقمية لتشكل اساس الاقتصاد الرقمي، لتقلل بذلك الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والدول اليوم، فالعالم اليوم يشهد تغييرات تكنولوجية وثورة رقمية لايمكن ان تبقى الدول النامية بمنأى عنها، بل ضرورة العمل على الاخذ بأصلاحات اقتصادية مستفيدةما تقدمه هذه الثورة التكنولوجية من ادوات الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي بما يعزز الرخاء الاقتصادي والتكنولوجي.

المصادر:

1- ليث عصام مجيد العبيدي، الذكاء الاصطناعي والعلوم السياسية، بغداد، دار الرافدين للنشر، ط1، 2025.

2- الاستثمار الجرئ في الذكاء الاصطناعي خارطة للمستثمرين ورواد الاعمال في السعودية، مؤسسة فلك بيان، 2025، متوفر على الرابط الاتي: https://bayandata.sa/wp-content/uploads/2025/02/Venture-Investing-in-AI-Report.pdf ، تم الاطلاع عليه بتاريخ:2026/2/8.

3- Nader Salari and others, Impacts of generative artificial intelligence on the future of labor market: A systematic review, Computers in Human Behavior Reports, Vol (18),2025.

4- Human centered- Artificial Intelligence, Stanford University, available at: https://hai.stanford.edu/ai-index/2025-ai-index-report/economy , accessed on 9/2/2026.

5- Serdar Ozkan , Nicholas Sullivan, Is AI Contributing to Rising Unemployment? Evidence from Occupational Variation, 2026, available at: https://bayandata.sa/wp-content/uploads/2025/02/Venture-Investing-in-AI-Report.pdf

العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل التحول الرقمي

م. د. ريام علي حسين

المقدمة

لم تعد العلاقات الاقتصادية الدولية محكومة فقط بتدفقات السلع ورؤوس الأموال، بل أصبحت البيانات والبنية التحتية الرقمية عنصراً محورياً في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي. فقد أدى التطور في تقنيات الذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، وسلاسل القيمة الرقمية إلى إعادة تعريف مفاهيم مثل السيادة الاقتصادية، والمنافسة، والاعتماد المتبادل.

تطرح هذه التحولات إشكالية مركزية: كيف يؤثر صعود الاقتصاد الرقمي في إعادة توزيع القوة داخل النظام الاقتصادي الدولي؟

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن الرقمنة لا تلغي البنى غير المتكافئة في النظام الدولي، بل تعيد تشكيلها في صورة جديدة قائمة على السيطرة على البيانات والتكنولوجيا.

تعتمد الدراسة على مقاربتين رئيسيتين:

1. الاقتصاد السياسي الدولي (IPE)

يركز هذا المدخل على العلاقة بين السلطة والأسواق، ويُستخدم لتفسير كيفية توظيف الدول للقوة الاقتصادية لتحقيق أهداف استراتيجية.

2. نظرية التبعية المحدثة

بدل الاعتماد على تصدير المواد الخام، أصبحت التبعية اليوم قائمة على:

- استيراد التكنولوجيا
- الاعتماد على المنصات الرقمية الأجنبية

- ضعف السيطرة على تدفقات البيانات

أولًا: الاقتصاد الرقمي كعامل لإعادة توزيع القوة

أصبحت السيطرة على شبكات الاتصالات ومراكز البيانات وأنظمة الدفع الرقمية مصادر قوة استراتيجية، تشبه في أهميتها التاريخية السيطرة على طرق التجارة أو مصادر الطاقة.

اذا ان الدول التي تمتلك شركات تكنولوجية عملاقة وقدرة على إنتاج الرقائق الإلكترونية وبنية تحتية رقمية متقدمة تكتسب نفوذًا اقتصاديًا وسياسيًا عالميًا.

ثانيًا: نشوء التبعية الرقمية

يمكن تحديد ملامح التبعية الرقمية في ثلاثة أبعاد

البعد	المظهر
التكنولوجي	اعتماد الدول النامية على البرمجيات والمنصات الأجنبية
البياني	تخزين البيانات في خوادم خارج السيادة الوطنية
الاقتصادي	تحكم الشركات العالمية في سلاسل القيمة الرقمية

هذا الوضع يؤدي إلى، تآكل السيادة الرقمية، صعوبة بناء صناعات محلية منافسة، انتقال القيمة المضافة إلى الدول المتقدمة

ثالثًا: الشركات التكنولوجية كفاعل دولي جديد

لم تعد الدولة الفاعل الوحيد، فشركات مثل منصات التجارة الإلكترونية أو الحوسبة السحابية أصبحت:

- تؤثر في السياسات الضريبية
- تتحكم في تدفقات المعلومات
- تملك قدرة تفاوضية تفوق بعض الدول

وهذا يخلق نمطًا من الحوكمة الاقتصادية العابرة للحدود خارج الأطر التقليدية.

رابعًا: الانعكاسات على الدول النامية

تواجه الدول النامية تحديات تشمل:

1- الفجوة الرقمية
2- ضعف البنية التحتية
3- هجرة الكفاءات
4- صعوبة تنظيم الشركات الرقمية العابرة للحدود

مما يؤدي إلى ترسيخ موقعها في أطراف النظام الاقتصادي الرقمي.

5. إصلاح قواعد الحوكمة الاقتصادية الدولية لتشمل الاقتصاد الرقمي

الخاتمة

يمثل الاقتصاد الرقمي مرحلة جديدة في تطور العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث تنتقل مراكز القوة من السيطرة على الموارد المادية إلى التحكم في البيانات والتكنولوجيا. وبدل أن يحقق النظام الرقمي مزيداً من المساواة، فإنه يعيد تشكيل عدم التكافؤ في صورة أكثر تعقيدا، مما يستدعي إعادة نظر نظرية وسياسية في بنية النظام الاقتصادي العالمي

النتائج: توصلت الدراسة إلى أن:

- الاقتصاد الرقمي يعيد إنتاج علاقات القوة بصورة غير متكافئة.
- السيادة لم تعد إقليمية فقط بل أصبحت سيادة رقمية.
- الشركات التكنولوجية تمثل بنية قوة موازية للدول.
- الدول التي لا تستثمر في البنية الرقمية ستزداد تبعيتها.

التوصيات

1. تبني استراتيجيات وطنية للسيادة الرقمية.
2. تطوير بنية تحتية للبيانات محلية.
3. الاستثمار في التعليم التكنولوجي.
4. التعاون الإقليمي في الأمن السيبراني.

المصادر:

1. تقرير مركز الجزيرة للدراسات: الاقتصاد الرقمي في العالم العربي 2023.
2. لاقتصاد الرقمي والتحول في النظم الاقتصادية الدولية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة القاهرة،2021.
3. أثير التقنيات الحديثة على التكامل الاقتصادي العالمي، مجلة البحوث الاقتصادية، الجامعة الأردنية ،2022.

توظيف القطاع السياحي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030

م. د. علي عبد الرحيم العبودي

يُعد برنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 خطة شاملة ومتكاملة وبرنامج عمل لأجل الناس، والكوكب، والازدهار، والسلام، والشراكة، تم اعتماد خطة 2030 في سبتمبر عام 2015 من قبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بهدف القضاء على مجموعة من التحديات التي تواجه الكوكب، وأهمها: الفقر، وعدم المساواة، وتغير المناخ. لذلك يمكن للقطاع السياحي العالمي أن يسهم وبشكل كبير في تحقيق الكثير من هذه الأهداف المنشودة، وذلك عبر فكرة أساسية مفادها : (إن اهتمام الدول كافة بالقطاع السياحي واستدامته ، سينعكس وبشكل كبير على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى ، لما لهذا القطاع من ارتباط وثيق بعملية التنمية الشاملة داخل البلدان).

وتبعا لذلك يرتبط فهم التنمية السياحي بشكل كبير بمفهوم وطبيعة التنمية المستدامة وطبيعة العلاقات بين التخطيط الاقتصادي الشامل والتنمية السياحية، إذ إن التنمية السياحية المستدامة هي أحدث ما ظهر من أنواع التنمية الكثيرة، وهي بدورها متغلغلة في كل عناصر التنمية المختلفة، وتكاد تكون متطابقة مع التنمية الشاملة، فكل مقومات التنمية الشاملة هي مقومات التنمية السياحية.

لذا تُعد موضوعة التنمية السياحية المستدامة عند الكثير من دول العالم، من القضايا المعاصرة، كونها تهدف إلى الإسهام في زيادة متوسط دخل الفرد زيادة حقيقية، ومن ثم تُعد السياحة أحد الروافد الرئيسية للدخل القومي للبلد، فضلا عن ذلك تلقي التنمية المستدامة للسياحة بظلالها على التنمية الحضارية الشاملة بكافة مفاصلها وقطاعاتها، ومن هنا تكمن اهمية السياحة المستدامة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الشاملة ، إذ يمكن تلخيص كيفية توظيف اهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في القطاع السياحي، عبر تناول أهمية السياحة المستدامة، ومبادئها الرئيسة.

أولا: أهمية الاستدامة في القطاع السياحي

يمكن تلخيص أهمية الاستدامة في القطاع السياحية عبر مجموعة من النقاط، وهي كالآتي:

1- الحفاظ على الموارد الطبيعية والثقافية: تنطلق السياحة المستدامة من فكرة التطوير والتنمية عبر مجموعة من المراحل الطويلة الاجل[1]. وهي بذلك تركز بشكل كبير للحفاظ على الموارد الطبيعية التي تعد دعائم مهمة للتنمية السياحية، من مثل (المياه، والغابات، والحياة تحت الماء، والمعالم التراثية...إلخ)، فبانتفاء ديمومة هذه الموارد يصبح من الصعب جدا الحديث عن استدامة سواء بالجانب السياحي أو بالجانب الاقتصادي بشكل أعم[2] .

2- تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئي: تعرف التنمية الاقتصادية على أنها "قدرة اقتصاد ما على تحقيق نموا اقتصاديا سنويا في الناتج القومي الاجمالي[3]، أي ما يعني تحقيق نموا متراكما في جميع القطاعات المكونة للناتج القومي الاجمالي، وهذا بدوره يحتاج إلى استغلال الموارد الطبيعية وغير الطبيعية المتوافرة لدى الدولة، مما يعني أن التنمية الاقتصادية ممكن أن تؤدي إلى استنزاف الموارد، وبالنتيجة الاضرار بالنظام البيئي.

هنا تأتي أهمية التنمية المستدامة في تحقيق التوازن بين الإرادة الاقتصادية في استغلال الموارد وتحقيق أكبر قدر ممكن من الانتاج والارباح، لاسيما في القطاع السياحي، وبين

([1]) فاضل عبد العباس محمد، السياحة المستدامة ومساهمتها في التقليل من نسبة البطالة في العراق، مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية، عدد خاص لوقائع المؤتمر الافتراضي الاول، 2020، ص752.

([2]) للمزيد ينظر : ياسر عطية محمد، و رانيا محمد بهاء الدين، دور السياحة المستدامة في تنمية المنتج السياحي بالتطبيق على مدينة تانيس، مجلة كلية السياحة والفندقة، ملحق العدد 3، 2018).

([3]) فرح روقات، دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية: دراسة حالة حمام مركب الصالحين، رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013، ص214.

عملية الحفاظ على النظام الإيكولوجي، الذي يُعد من اهم اهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وذلك ممكن عبر دراسة الطاقة الاستيعابية للمعالم السياحية ونوعية السياح، ومجموعة الخدمات المقدمة، فضلا عن الترويج لأضرار النفايات والاستهلاك غير الرشيد[4].

3- زيادة الوعي البيئي: ترتبط التنمية السياحية ارتباطًا وثيقًا بالتنمية البيئية، ولا يحدث ذلك من دون توافر الوعي البيئي، إذ تعد السياحة البيئية من أكبر انواع السياحة حول العالم، فالكثير من السياح يفضلون الذهاب إلى المناطق ذات البيئية الصحية وغير الملوثة، وعادة ما يرتبط هذا التوجه بمعيار المناظر الطبيعية والتركيبة العمرانية وطبيعة المُناخ في هذا البلد أو ذاك[5] ؛ لذلك نجد أن اهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة لعام 2030، قد اعطت السياحة دورًا كبير في تحقيق التنمية المستدامة بالجانب البيئي، وذلك عبر مساهمة السياحة في نشر الوعي حول ترشيد استهلاك الطاقة الاحفورية، وحث الدول والسياح نحو استخدام الطاقة النظيفة، لاسيما في قطاعي النقل والتدفئة، على اعتبار ان هذين القطاعين من أهم القطاعات الملوثة للبيئية[6].

4- تعزيز العدالة الاجتماعية: إن عملية توظيف التنمية المستدامة في السياحة يمكن ان تسهم بشكل كبير في تعزيز العدالة الاجتماعية، ليس على مستوى البلد فحسب، بل على مستوى العالم بأسرة، ويمكن تحقيق ذلك بطريقة مباشرة وغير مباشرة؛ إذ تسهم عملية صيانة المرافق السياحية وتوفير بيئة مثلى للسياح في زيادة نسبة السائحين في

([4]) للمزيد ينظر: منظمة السياحة العالمية، تقرير : السياحة واهداف التنمية المستدامة، اسبانيا-مدريد، 2015.

([5]) رؤوف محمد على الانصاري، السياحة في العراق ودورها في التنمية والاعمار، ط1، بيروت: مطبعة هدي برس، 2008، ص33.

([6]) للمزيد ينظر: منظمة السياحة العالمية، تقرير : السياحة واهداف التنمية المستدامة، مصدر سابق.

البلد المعني، مما يزيد بالمقابل من دخول العملة الصعبة إلى ذلك البلد، مما ينتج بالمحصلة زيادة في رؤوس الاموال المتداولة في ذلك البلد، وهذا بدوره ينعكس على دخل الفرد في ذلك البلد، هذا من جهة، ومن جهة ثانية أن العمل على استدامة المرافق السياحية وتوفير بيئية ملائمة للسياح يتطلب زيادة في الايدي العاملة، مما يؤدي إلى طلب المزيد من العمالة داخل البلد، هذا بدوره سيسهم في اعادة توزيع الدخل داخل البلد المعني، مما يحقق عدالة اجتماعية بمرور الوقت[7] . فضلا عن ذلك تسهم الاستدامة السياحة في تحقيق العدالة بين افراد الجيل الواحد وبين الاجيال القادمة من حيث الحق في الاستفادة من الموارد البيئية والدخول المالية[8] .

5- تقليل المخاطر البيئية: تؤدي التنمية المستدامة في القطاع السياحية إلى احداث تغيرات جوهرة من شأنها تقليل المخاطر البيئية وذلك عبر الآتي[9]:

- الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية، وذلك عبر ضبط وسيطرة الادارة السياحية على الموارد المتاحة وتوظيفها بشكل سليم .
- تأهيل المناطق السياحية القديمة بما يتلائم مع المعايير البيئية الدولية .
- استقطاب الكفاءات والعمل على تدريب الايدي العاملة المحلية للإفادة منها في الإدارات السياحية.
- تهيأت جميع القطاعات الاخرى المرتبطة بالسياحة، من مثل (الزراعة، والصناعة، والنقل...إلخ) وتطويرها بما يتناسب مع المعايير الدولية للبيئة .
- ايضا ممكن اكتساب ونشر الوعي البيئي لدى السكان المحليين عبر السياح الاجانب.

ثانيا: مبادئ التنمية المستدامة في القطاع السياحي

([7]) خليفة تركي، التنمية السياحية المستدامة وإستراتيجية ترقيتها في الجزائر، المجلة العربية للآداب والدراسات الانسانية، العدد 5، 2018، ص8-9.

([8]) فاضل عبد العباس، السياحة المستدامة ومساهمتها في التقليل من نسبة البطالة في العراق، مصدر سابق، ص753.

([9]) المصدر نفسه، ص754.

إن عملية تحديد مبادئ دقيقة لعملية التنمية المستدامة في السياحة، تُعد من الموضوعات غير اليسيرة، إذ أن مفهوم الاستدامة نفسه يُعد مفهوم حديث نسبيا، لذا لا توجد ادبيات متخصص في عملية الاستدامة وخصائصها ومبادئها، لكن بصورة عامة هناك مجموعة من البادئ التي اجتهد بعض الكتاب في وضعها كمبادئ عامة أو خطوط عامة لعملية توظيف الاستدامة في القطاع السياحي، وكما هو موضح في الشكل (1).

شكل (2) المبادئ العامة للاستدامة السياحية

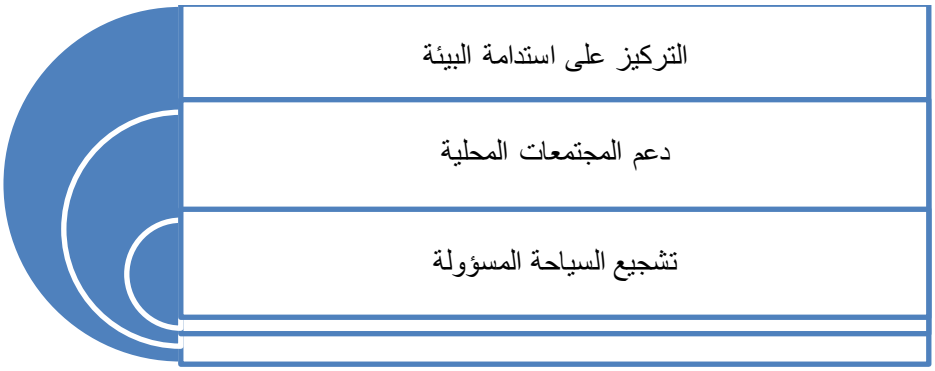

المصدر: من إعداد الباحث

1- **<u>التركيز على الاستدامة البيئية:</u>** تُعد الحفاظ على البيئة واستدامتها من أولويات الاستدامة السياحية، والتي هي ذاتها أولويات أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، إذ لا يمكن أن تكون هناك سياحة اصلا إذا لم يكن هناك بيئة ملائمة للسياح، هذا البيئة ينبغي العمل على استدامتها وتطويرها، وذلك عبر العمل على حد التأثير البشري في سطح الارض بما يتناسب مع الطاقة الاستيعابية للكوكب أو المنطقة المحلية لهذا البلد او ذاك، والتي تتحقق بإتباع طريقة الإدارة الحديثة والواعية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ينبغي الحفاظ واستدامة المخزون من الثروة المائية والحيوانية في المنطقة السياحية، والتي أكدت عليها اهداف الأمم المتحدة لتنمية، وهناك مجموعة من الطرائق التي يمكنها تحقيق ذلك الهدف أهمها[10]:

([10]) خليفة تركي، التنمية السياحية المستدامة وإستراتيجية ترقيتها في الجزائر، مصدر سابق، ص5.

- الحفاظ على الخدمات سواء التقليدية او الحديثة التي تدعم استدامة الحياة في الوجهة السياحية.
- الحفاظ على التنوع والنسق الطبيعي وذلك عبر فرض التوعية والتحسيس وسن القوانين واللوائح التي تحمي تلك البيئة .

فضلا عن ذلك تتطلب الاستدامة البيئة العمل على الحد من استنزاف الموارد، والاستهلاك غير المبرر، حيث ان عملية صناعة السياحة عبر مراحلها كافة تعتمد بشكل اساس على الموارد سواء المتجددة أم غير المتجددة[11].

2- **دعم المجتمعات المحلية:** تهدف تنمية الصناعة السياحية بصورة عامة، والسياحة المستدامة بصورة خاصة، سواء السياحة التقليدية أم السياحة الذكية إلى دعم المجتمعات المحلية في الدولة المضيفة أو المناطق السياحية، ويبرز دور التنمية المستدامة في القطاع السياحي لدعم المجتمعات المحلية عبر الآتي[12]:-

- تدفع التنمية المستدامة في السياحة إلى زيادة عجلة النشاط الاقتصادي للدولة، مما يفضي في المحصلة إلى تقليل البطالة وزيادة الرفاه الاقتصادي .
- إن توظيف التنمية المستدامة في الصناعة السياحية تؤدي إلى زيادة الاستثمار في المناطق السياحية، مما سيدعم وبشكل كبير توافر البنى التحتية داخل البلد.
- تعمل الاستدامة السياحية إلى ارتفاع الخدمات المقدمة داخل المناطق السياحية، مما سينعكس بشكل ايجابي على السياح والسكان المحليين .
- ستسهم الصناعة السياحية المستدامة إلى زيادة متوسط دخل الفرد داخل المناطق السياحية.
- كذلك تسهم الاستدامة السياحية في الحد من انعدام المساواة بين البلدان، وذلك إذا ما اشترك السكان المحليون و اصحاب المصالح كافة في مسار تنميتها واستدامته[13].

([11]) المصدر نفسه، ص5.

([12]) فاضل عبد العباس محمد، السياحة المستدامة ومساهمتها في التقليل من نسبة البطالة في العراق، مصدر سابق، ص753.

([13]) منظمة السياحة العالمية، تقرير : السياحة واهداف التنمية المستدامة، مصدر سابق .

3- تشجيع السياحة المسؤولة: إن عملية صناعة السياحة هي علاقة متبادلة بين المناطق السياحية، والسكان من جهة، ومن جهة أخرى هي علاقة بين السكان المحليين والسياح الاجانب، لذا تسهم عملية التنمية المستدامة في السياحة إلى تشجيع السياحة المسؤولة سواء على مستوى تثقيف السكان المحليين أم على مستوى استقطاب السياح الاجانب، لذا يمكن تشجيع السياحة المسؤولة عبر رسم الاستراتيجيات والسياسات الملائمة القائمة على الاستدامة وتدعيم نشر السلوكيات المناسبة التي تعني وجود التفاعلات الايجابية المستمرة بما يحافظ على البيئة والموارد الطبيعية وثقافة المناطق السياحية[14].

ختامًا يمكن القول، إن تحقيق التنمية المستدامة في القطاع السياحي من قبل معظم دول العالم، سوف تسهم وبشكل كبير في تحقيق الجزء الأكبر من اهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، حيث تتطابق وبشكل كبير نتائج الاستدامة السياحية مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، لذا يُعد التركيز والاهتمام في القطاع السياحي العالمي ضرورة كبيرة في تحقيق تقدم ملموس حول برنامج التنمية المستدامة للأمم المتحدة حتى عام 2030.

(14) ناصر عبد الكريم الغزواني، السياحة المسؤولة وتعزيز مبادئ التنمية المستدامة : دراسة حالو مهرجان السياحة المسؤولة "بولونيا–يطاليا، المجلة الاورومتوسطية لاقتصاديات السياحة والفندقة، المجلد 4، العدد4، 2022. ص17-18.

المصادر المراجع :

1. خليفة تركي، التنمية السياحية المستدامة وإستراتيجية ترقيتها في الجزائر، المجلة العربية للآداب والدراسات الانسانية، العدد 5، 2018.
2. رؤوف محمد على الانصاري، السياحة في العراق ودورها في التنمية والاعمار، ط1، بيروت: مطبعة هدي برس، 2008.
3. فاضل عبد العباس محمد، السياحة المستدامة ومساهمتها في التقليل من نسبة البطالة في العراق، مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية، عدد خاص لوقائع المؤتمر الافتراضي الاول.
4. فرح روقات، دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية: دراسة حالة حمام مركب الصالحين، رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013.
5. منظمة السياحة العالمية، تقرير : السياحة واهداف التنمية المستدامة، اسبانيا–مدريد، 2015.
6. ناصر عبد الكريم الغزواني، السياحة المسؤولة وتعزيز مبادئ التنمية المستدامة : دراسة حالو مهرجان السياحة المسؤولة "بولونيا–يطاليا، المجلة الاورومتوسطية لاقتصاديات السياحة والفندقة، المجلد 4، العدد4، 2022.
7. ياسر عطية محمد، و رانيا محمد بهاء الدين، دور السياحة المستدامة في تنمية المنتج السياحي بالتطبيق على مدينة تانيس، مجلة كلية السياحة والفندقة، ملحق العدد 3، 2018).

المعادن الحرجة كأصل استراتيجي في الاقتصاد العالمي بعد عام 2020

م. د انور حامد حمد / م. د نور سعد ابراهيم

المقدمة

باتت المعادن الحرجة تمثّل حجر الزاوية في الاقتصاد العالمي المعاصر، إذ لم تعد مواد خام تقليدية تُستخرج من باطن الأرض فحسب، بل أصبحت أصولاً استراتيجية تحدد مسارات النمو الاقتصادي، والقدرة الصناعية، والأمن الوطني للدول. وتُعرّف " **المعادن الحرجة** " على أنها المعادن والمواد التي تَحظى بأهمية حيوية للتكنولوجيات الحديثة (كالطاقة النظيفة، والإلكترونيات، والذكاء الاصطناعي)، وفي الوقت نفسه تواجه مخاطر في الإمداد بسبب تركّز الإنتاج في مواقع جغرافية محدودة أو بسبب تعقيد سلاسل القيمة.

أولاً: تعريف المعادن الحرجة وأهميتها:

يُستخدم مصطلح " المعادن الحرجة " في الأدبيات الاقتصادية لوصف المواد التي تَمتلك قيمة جوهرية في الصناعات عالية التقنية، والتي تتعرض لإمكانات انقطاع الإمداد وتشمل هذه المعادن عادةً:

1. الليثيوم
2. النيكل
3. الكوبالت
4. الغرافيت
5. العناصر الأرضية النادرة
6. النحاس

أذ تتباين قوائم المعادن الحرجة بين الجهات الدولية، لكنها تشترك في التركيز على المواد التي تُستخدم في:

1. التحول الطاقي

2. الصناعات الرقمية
3. التطبيقات الدفاعية

وقد أضافت هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية (USGS) في تحديثها لعام (2025) إلى قائمة المعادن الحرجة معادن تدخل في الإلكترونيات وأشباه الموصلات، بما يعكس اتساع نطاق استخدامها.

ثانياً: أدوار المعادن الحرجة في الاقتصاد العالمي:

1. دعم التحول الطاقي: تتطلب تقنيات الطاقة النظيفة كثافة معدنية أعلى من التعدين التقليدي. فمثلاً، مصفوفة طاقة شمسية أو بطاريات المركبات الكهربائية تعتمد على الليثيوم والكوبالت والنيكل والغرافيت بكثافة أكبر مقارنة بمحطات الوقود الأحفوري.
وقد نشرت وكالة الطاقة الدولية أن الطلب العالمي على الليثيوم ارتفع بنحو (30%) في عام (2024)، بينما نما الطلب على معادن أخرى مثل النيكل والعناصر الأرضية بنسبة تتراوح بين (6%) و(8%).
2. بنية الشبكات الكهربائية الذكية: مع التوسّع في دمج الطاقة المتجددة، أصبح توسيع الشبكات الكهربائية الحديثة ضرورة استراتيجية. وهذا بدوره يعزز الطلب على النحاس بشكل خاص، الذي يؤدي دورًا محوريًا في خطوط النقل والتوصيل، لاسيما مع توقعات نمو الطلب على الكهرباء بنحو (3.7%) في عام (2026).
3. الثورة الرقمية وأشباه الموصلات: ترتفع الحاجة إلى المعادن الحرجة مع تزايد استخدام الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية، إذ تتطلب الخوادم ومراكز البيانات معدّات مصنوعة من مواد نادرة أو صعبة الاستبدال.
4. التطبيقات الدفاعية والصناعات الاستراتيجية: تدخل العديد من المعادن الحرجة في تصنيع معدات الدفاع والاتصالات، مما يجعلها أداة بل محركًا في سياسات الأمن القومي للدول المتقدمة والناشئة على حد سواء.

ثالثاً: التحديات المرتبطة بسلاسل الإمداد:

1. تركّز المعالجة والتكرير: تُظهر الدراسات أن الصين تسيطر على عمليات التكرير لمعظم المعادن الحرجة، إذ تهيمن على 19 من أصل 20 معدنًا رئيسياً تُتابعها وكالة الطاقة الدولية، بمتوسط حصة يقارب(70%) هذا التركز يُمثّل نقطة ضعف في سلاسل الإمداد العالمية لأن أي اضطراب فيها يمتد تأثيره إلى السوق الدولية.

2. الجغرافيا والإمداد: تنتج جمهورية الكونغو الديمقراطية أكثر من (70%) من الكوبالت العالم، ومع أي تغيير في سياسات التصدير أو قيود على الإنتاج يتأثر السوق العالمي بشكل مباشر، ما يعكس هشاشة التوازن بين العرض والطلب.

3. الفجوة بين الخام والمادة الصناعية: غياب البنية التحتية المحلية لتكرير المعادن في العديد من البلدان يؤدي إلى وقوعها في عبء استيراد المواد الوسيطة أو المصنعة، حتى عندما تكون خاماتها متاحة، مما يؤثر في القيمة المضافة الوطنية.

رابعاً: تسعير الاعتمادية بدلاً من الكمية:

أحد أبرز التحولات في عام (2026) هو ما يمكن تسميته بـ "تسعير الاعتمادية (Reliability Pricing)."في السابق كانت الأسواق تقيس القيمة بناءً على حجم الإنتاج والاحتياطي الجيولوجي، لكن الوضع الحالي يشير إلى أن:

أ) القيمة ترتفع للمعدن القابل للاستخدام الفوري ضمن سلسلة تصنيع متكاملة.

ب) تنخفض قيمة الخام غير المعالج لعدم قابليته الفورية للتصنيع.

ت) العقود طويلة الأجل بدلاً من التجارة الفورية أصبحت معياراً للتعاملات الاستراتيجية.

ث) معايير الاستدامة والتتبع باتت شرطًا لاستمرارية الدخول إلى الأسواق التنظيمية.

وبالتالي فأن هذا التحول يجعل العامل الزمني والتشغيلي جزءًا لا يتجزأ من تسعير المادة، إلى جانب توافرها الجيولوجي.

خامساً: السياسات الصناعية والاستراتيجيات الوطنية:

1. **تنويع سلاسل القيمة:** تقوم بعض الدول بإعادة تصميم سياساتها الصناعية لتنويع سلاسل الإمداد، من خلال:
   أ- الشراكات متعددة الأطراف.
   ب- الاستثمار في التكرير والمعالجة داخل الجغرافيا الوطنية.
   ت- تطوير شركات محلية في الحلقات الوسطى.
2. **حوافز التمويل المختلط:** تشهد بعض الاقتصادات تقديم دعم مالي مشترك بين القطاعين العام والخاص لمشاريع تكرير المعادن، بما يعزز القدرة على مواجهة الاختناقات.
3. **سياسات الاستدامة والتتبع:** تضع الأسواق المتقدمة معايير صارمة لعمليات الاستيراد مرتبطة بالتتبع البيئي والاجتماعي للمعدن، ما يجعل التوافق مع هذه المعايير جزءًا من القبول التجاري.

الخاتمة

لم تعد المعادن الحرجة مجرد موارد تُستخرج وتُباع؛ بل أصبحت قوة اقتصادية استراتيجية تحدد مسارات التحول الصناعي والطاقة والرقمنة على مستوى العالم. في عصر تتداخل فيه العوامل الجيوسياسية مع التكنولوجية، يصبح فهم هذه المعادن وإدارتها بكفاءة داعمًا أساسيًا للنمو الاقتصادي والاستقرار الوطني.

غرينلاند: الاهمية الجيوسياسية والثروات الطبيعية في سياق الصراع الامريكي-الاوربي

م. م. سارة محمود غزال

بعد انتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي، بدأت بوادر الخلافات الامريكية –الاوربية بالظهور الى الساحة، كانت النظرة الامريكية حول امكانية تحول اوربا الى قوة منافسة لها او مشاركتها في قيادة العالم، وتطورت هذه الخلافات في عقد التسعينات لتشمل قضايا امنية واقتصادية وسياسية، وعلى الرغم من التعاطف الغربي على مستوى الحكومات والشعوب مع الولايات المتحدة الامريكية بعد احداث 11 ايلول الا ان هذا التعاطف تبدد وبدأ تظهر الخلافات من جديد حول كيفية التعاطي مع القضايا العالمية، بعد ان تجاهلت الولايات المتحدة الامريكية العديد من السياسات والاتفاقات الدولية.

اعتمدت الولايات المتحدة الامريكية على سياسة انتزاع الاراضي من سكانها الاصليين ونهب ثرواتها عن طريق القوة العسكرية وفرض الامر الواقع على دول وشعوب العالم، ابتداء بالهنود الحمر (السكان الاصليون في امريكا الشمالية) في القرن السابع عشر، انتهاء بمطالبة الولايات المتحدة الامريكية بضم جزيرة غرينلاند التابعة لمملكة الدنمارك في عام 2025، وهي ليست المرة الاولى التي تطالب الولايات المتحدة الامريكية بالجزيرة لطالما حاز هذا الموضوع اهتمام اروقة السياسة الامريكية منذ عام 1867.

استقر أول شعب الإنويت في غرينلاند في حوالي 2500 قبل الميلاد في القرن العاشر، وصل المستكشفون الإسكندنافيون إلى غرينلاند وأنشأوا مستوطنات بحلول عام 1721، جعلت الدنمارك غرينلاند مستعمرة، على الرغم من أن غرينلاند كانت إقليما دنماركيا، إلا أنها أصبحت تتمتع بالحكم الذاتي في عام 1979 بعد أكثر من قرنين من الزمان تحت السيطرة الدنماركية.

وفي عام 2009، اكتسبت غرينلاند الحكم الذاتي على معظم شؤونها الداخلية، بما في ذلك السيطرة على الموارد الطبيعية والحكم ومع ذلك، لا تزال الدنمارك تتعامل مع السياسة

الخارجية والدفاع والتمويل اصبحت غرينلاند خلال العقود الاخيرة محوراً متصاعد الاهمية في العلاقات الدولية بعد ان كانت تنظر اليها بوصفها جزيرة نائية مغطاة بالجليد، الان ان التحولات المناخية وتزايد الطلب العالمي على الموارد الطبيعية، واشتداد المنافسة الجيوسياسية في منطقة القطب الشمالي اعادت ادراج غرينلاند في صلب التفاعلات الاستراتيجية بين القوى الكبرى على رأسها الولايات المتحدة الامريكية والدول الاوربية.

تهدف هذه الورقة البحثية الى تحليل الاهمية الجيوسياسية لغرينلاند واستعراض ثرواتها الطبيعية وبيان ابعاد الصراع الامريكي–الاوربي حولها، مع التركيز على التطورات الحديثة المدعومة بالخرائد الجغرافية والتحليلية.

اولاً: الموقع الجغرافي والاهمية الاستراتيجية لغرينلاند:

تقع غرينلاند في شمال المحيط الاطلسي ضمن الدائرة القطبية الشمالية، وتشكل حلقة وصل جغرافية بين امريكا الشمالية واوربا، يمنحها هذا الموقع دوراً محورياً في التحكم بالطرق البحرية القطبية، لا سيما اهميتها في انظمة الانذار المبكر والدفاع الصاروخي.

تغطي الصفيحة الجليدية في غرينلاند، ثاني أكبر كتلة جليدية على وجه الأرض، ما يقارب(80%) من مساحتها، ونظرًا لان المناطق الداخلية غير صالحة للسكن إلى حد كبير، فإنّ معظم سكان غرينلاند يعيشون على طول الساحل، وتُعدّ نوك العاصمة الواقعة على الساحل الجنوبي الغربي، أكبر مدن غرينلاند، اذ يقطنها نحو ثلث سكان الجزيرة البالغ عددهم حوالي(56)ألف.

ثانياً: طرق الشحن في القطب الشمالي

تنقسم معظم المناطق القطبية الشمالية إلى مناطق اقتصادية خالصة تمتد على بعد(200)ميل بحري (370 كيلومترا) من المياه الإقليمية للولايات ولها ولاية قضائية على الموارد الطبيعية، وفقا لبيانات بيانات حركة السفن زاد عدد السفن العاملة في القطب الشمالي بنسبة(37%) بين عامي 2013 –2023، مدفوعاً بذوبان الجليد وتوسيع الفرص الاقتصادية في المنطقة.

وهناك ثلاثة طرق شحن رئيسة في القطب الشمالي، تربط المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ:

يمتد طريق البحر الشمالي (NSR) الممر الشمالي الشرقي على طول ساحل القطب الشمالي في روسيا ويمكن أن يقلل من السفر البحري بين شرق آسيا وأوروبا الغربية بمقدار 10–15 يوما مقارنة بالسفر عبر قناة السويس في روسيا السوفيتية، وتم استخدام الطريق للإمدادات العسكرية واستخراج الموارد في القطب الشمالي، تستخدمه روسيا الآن لنقل الغاز الطبيعي المسال (LNG).

يعبر الممر الشمالي الغربي (NWP) المحيط المتجمد الشمالي في كندا ويمكنه قطع رحلات السفن البحرية بين شرق آسيا وأوروبا لمدة 10 أيام مقارنة بالسفن التي تسافر عبر قناة بنما.

ويمتد طريق البحر العابر للقطب (TSR) من وسط المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادئ وهو طريق مباشر عبر القطب الشمالي، في حين أن هذا الطريق يتجنب المياه الإقليمية لدول القطب الشمالي، إلا أنه نادرا ما يستخدم بسبب وجود جليد بحري دائم بسبب ذوبان القمم الجليدية.

والتغيرات المناخية ادت إلى تسارع ذوبان الجليد في القطب الشمالي، ما فتح المجال أمام ممرات بحرية جديدة تُقلّص المسافات بين أوروبا وآسيا وأمريكا الشمالية، تشير هذه التطورات إلى أن أهمية غرينلاند مرشحة للازدياد مستقبلًا، سواء من الناحية الاقتصادية أو العسكرية، ما يجعلها عنصرًا ثابتًا في معادلات التنافس الدولي.

ثالثاً: الوجود العسكري في القطب الشمالي:

تضم غرينلاند قاعدة أمريكية رئيسية دائمة واحدة، وهي قاعدة بيتوفيك الفضائية، لا سيما العديد من المنشآت العسكرية الدنماركية الأصغر حجماً.

تقع قاعدة بيتوفيك الفضائية، المعروفة سابقًا باسم قاعدة ثول الجوية، في الركن الشمالي الغربي من الجزيرة، وتدعم القاعدة مهام الإنذار الصاروخي والدفاع الصاروخي

ومراقبة الفضاء، لا سيما قيادة الأقمار الصناعية والتحكم بها، وتتمتع بموقع استراتيجي لمواجهة الأنشطة الروسية في القطب الشمالي.

يتمركز في القاعدة نحو(650) فرداً، بمن فيهم أفراد من القوات الجوية وقوات الفضاء الأمريكية، فضلاً عن متعاقدين مدنيين من كندا والدنمارك وغرينلاند، وبموجب اتفاقية عام 1951 مع الدنمارك، يُسمح للولايات المتحدة بإنشاء وصيانة منشآت عسكرية في غرينلاند كجزء من الدفاع المشترك ضمن إطار حلف شمال الأطلسي (الناتو).

كما تقوم قيادة الدفاع الجوي لأمريكا الشمالية(NORAD) ، وهي منظمة عسكرية مشتركة بين الولايات المتحدة وكندا، بتشغيل أنظمة من بيتوفيك في شكل نظام إنذار مبكر للصواريخ الباليستية (BMEWS) لمراقبة الفضاء التابعة للمنظمة.

في ألاسكا، تسيطر قيادة الدفاع الجوي لأمريكا الشمالية (نوراد) على محطة قوة الفضاء النظيف، المجهزة بقدرات إنذار صاروخي ودفاعية ورصد فضائي، كما تُنشئ الولايات المتحدة مواقع عمليات أمامية – مطارات عسكرية مؤقتة ومحطات رادار – في ألاسكا، تُستخدم لتعزيز قدرات الدفاع والاستجابة الأمريكية.

رابعاً: الثروات الطبيعية والموارد الإستراتيجية:

غرينلاند غنية بالموارد الطبيعية بما في ذلك الزنك والرصاص والذهب وخام الحديد والعناصر الأرضية النادرة (REEs) والنحاس والنفط، تحتوي على أكبر رواسب الأرض النادرة في العالم المستخدمة في صناعات التكنولوجيا الفائقة، جذبت هذه الموارد اهتماما كبيرا، بما في ذلك من الرئيس ترامب، توجد جيوب ذهبية في مناطق مثل نانورتاليك وجنوب غرينلاند، وتمتلك غرينلاند أيضا رواسب من الماس في منطقة مانيتسوك، شمال نوك مباشرة، ورواسب النحاس غير مستكشفة إلى حد كبير في غرينلاند، وفقا لهيئة الموارد المعدنية، مع مناطق في الشمال الشرقي والشرق الأوسط غير مستغلة إلى حد كبير، تنتشر رواسب خام الحديد حول غرب غرينلاند، في حين تم العثور على آثار النيكل حول الساحل الجنوبي الغربي للجزيرة.

أيضا الجرافيت الذي يستخدم في الغالب في بطاريات السيارات الكهربائية وصناعة الصلب، موجود في غرينلاند، مع استكشاف حول أميتسوك، في حين تم العثور على الزنك في شمال غرينلاند، وتقع رواسب التيتانيوم والفاناديوم في الجنوب الغربي والشرق والجنوب من الإقليم، يوجد التنغستن أيضا في الشرق الأوسط وشمال شرق غرينلاند مع رواسب تم تقييمها في الجنوب والغرب، تكتسب هذه الموارد أهمية خاصة في ظل سعي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى تقليل الاعتماد على الصين في سلاسل توريد المعادن النادرة، ما يضع غرينلاند في قلب الصراع الاقتصادي العالمي.

خامساً: الصراع الأمريكي–الأوروبي حول غرينلاند

لا يتخذ الصراع الأمريكي–الأوروبي حول غرينلاند طابعًا صداميًا مباشرًا، بل يظهر في صورة تنافس ناعم على النفوذ، يشمل:

1- الاستثمارات في قطاع التعدين.
2- النفوذ السياسي في إدارة شؤون الجزيرة.
3- توجيه السياسات البيئية والاقتصادية.

تسعى الولايات المتحدة إلى تعزيز حضورها المباشر لضمان أمنها القومي والوصول إلى الموارد، في حين تحرص الدول الأوروبية، لاسيما الدنمارك، على الحفاظ على السيادة القانونية والسياسية على غرينلاند ضمن الإطار الأوروبي.

خاتمة

تشير التطورات الأخيرة إلى تزايد الأهمية الجيوسياسية لغرينلاند في ظل تصاعد التنافس الأمريكي–الأوروبي داخل منطقة القطب الشمالي، فقد شهدت الفترة الأخيرة تحركات دبلوماسية وعسكرية متسارعة، تمثلت في تعزيز الوجود العسكري، وتكثيف المشاورات السياسية بين الولايات المتحدة والدنمارك، بما يعكس إدراكًا متزايدًا للدور الإستراتيجي الذي تؤديه الجزيرة في منظومات الأمن والدفاع وسلاسل الإمداد العالمية، وفي الوقت ذاته، برزت الثروات الطبيعية، ولا سيما المعادن الأرضية النادرة، كعامل

محوري في إعادة تشكيل هذا التنافس، في ظل السعي الغربي إلى تقليل الاعتماد على الصين في هذه الموارد الحيوية. وعليه، تُعد غرينلاند اليوم إحدى أهم بؤر التوازن الجيوسياسي الناشئة، ومن المتوقع أن يتزايد دورها في رسم ملامح الصراع الدولي خلال العقود المقبلة، خاصة مع استمرار التحولات المناخية وفتح الممرات البحرية القطب.

غرينلاند لم تعد مجرد إقليم جليدي هامشي، وانما اصبح محوراً إستراتيجياً تتقاطع عنده المصالح الأمريكية والأوروبية في مجالات الأمن والاقتصاد والطاقة، إن الموقع الجغرافي الفريد، إلى جانب الثروات الطبيعية والتغيرات المناخية، يجعل من غرينلاند ساحة مرشحة لمزيد من التنافس الجيوسياسي في المستقبل القريب.

نهر براهمابوترا في ظل تنافس الصين-الهند-بنغلادش على الموارد المائية

م. م فيان فاروق محمد علي

يشكل بناء السدود أمراً مليئاً بالنزاعات الحدودية في ظل تزايد التنافس على الموارد المائية، وأن انعدام الثقة السياسية سيؤدي إلى تفاقم المنافسة على الموارد في المناطق النامية الغنية بالموارد المائية، فأن الموارد المائية جزءاً من الموارد الاقتصادية التي تسعى الدول إلى امتلاكها والحصول عليها من أجل ضمان أكبر قدر من المنافع، فهل يؤدي طمع الدول في امتلاك هذه الموارد والحصول على منافعها إلى حالة الصراع بين الدول؟ أن الموارد المائية جزء من حيوية الدولة وديمومتها، لذا فالتعدي على هذه الموارد واستغلالها يعني التعدي على سيادة الدولة ويخلق الصراع بين الدول، فالعلاقة بين الموارد المائية والصراع علاقة طردية.

براهمابوترا: نهر معرض للنزاع

يعد نهر براهمابوترا مصدراً للحياة لأكثر من 130 مليون شخص في الصين والهند وبنجلاديش، ولكنه أيضاً مصدر إزعاج مستمر، لم تبرم الدول المتشاطئة الثلاث اتفاقية لتقاسم المياه، على عكس تلك الموجودة في أحواض الأنهار الإقليمية الأخرى، وغالباً ما ينظر إلى بناء السدود في المنبع من قبل الصين والهند على أنه تهديد من قبل دول المصب (أي بنغلاديش وحتى الهند)، إذ تتصاعد التوترات منخفضة المستوى في بعض الأحيان، تسبب انهيار أرضي في التبت في فيضان أدى إلى مقتل 30 مواطناً هندياً، وتوقع البعض "**حرب مياه**" في المستقبل تنطوي على صراع على الموارد الشحيحة، وأصبح النهر تحدياً يجب إدارته لتجنب المخاطر وليس فرصة لدفع التعاون الإقليمي.

أولاً: الحذر الصيني

هناك هدف صيني لنقل موقع بناء الطاقة الكهرومائية الصينية بالقرب من الأراضي الهندية لأكثر من عقد من الزمان، في منطقة التبت المتنازع عليها بين الصين والهند، اقترح قادة صناعة الطاقة الكهرومائية في الصين أنه يمكن بناء سدود ضخمة – يحتمل

أن تكون أكبر من سد الخوانق الثلاثة بقدرة 22500 ميغاوات في "**المنعطف الكبير**"، وهذا هو الجزء من النهر الأقرب إلى الهند والذي يتميز بانخفاض يبلغ طوله كيلومترين وهو مثالي من حيث المبدأ لتوليد الكهرباء على الرغم من التحديات الكثيرة، بما في ذلك التواجد في منطقة معرضة للزلازل.

شجعت الحكومة الصينية هذا التعاون مع السلطات التبتية كوسيلة لدعم صناعة الطاقة الكهرومائية المتعثرة في الصين، والتي تواجه أوقاتاً صعبة بسبب الأشكال البديلة الفعالة من حيث التكلفة للطاقة المتجددة، كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ونتيجة لإنخفاض الخيارات لمشاريع السدود الضخمة في المناطق المتنازع عليها في جبال الهيمالايا، وكذلك استخدام القوة المميتة في الاشتباكات الحدودية مع القوات الهندية، يجعل بكين على استعداد لتحمل المخاطر في العلاقات مع الهند لتحقيق أهداف أخرى، أمتنعت الخطط الخمسية السابقة عن تأييد تلك المقترحات ولم تشر إلا بشكل غامض إلى تطوير موارد الطاقة الكهرومائية في "**جنوب غرب الصين**"، في منتصف عام 2010، وافقت السلطات الصينية فقط على سلسلة من أربعة سدود صغيرة في الجزء الأوسط من نهر يارلونج، اثنان قيد التشغيل الآن والآخران لا يزالان قيد الإنشاء، عكست قرارات عدم التغاضي عن المشاريع العملاقة في "**المنعطف الكبير**" عوامل متعددة، بما في ذلك المخاوف البيئية والحذر بشأن استفزاز الهند، والحاجة الاقتصادية المحدودة لقدرات توليد الطاقة الإضافية، حتى في قطاع الطاقة المتجددة، في الواقع منعت بكين مشاريع الطاقة المتجددة الأخرى في غرب الصين بسبب الطاقة الزائدة.

ثانياً: حذر الهند

على الرغم من تأكيدات الصين، تسببت الخطط المبلغ عنها لبناء سدود إضافية أقرب إلى خط التحكم الفعلي في إثارة ضجة في الهند مرة أخرى، وسلطت وسائل الإعلام والمحللون الهنود الضوء على مخاطر مثل هذا السد على الهند، بما في ذلك تحويل المياه إلى أجزاء أخرى من الصين، وتخزين المياه، ومن ثم جعلها غير قابلة للوصول إلى الهند

خلال موسم الجفاف السنوي، أو إطلاق المياه فجأة خلال أشهر الرياح الموسمية مما يؤدي إلى حدوث فيضانات مفاجئة.

كما صرح المفوض في وزارة الموارد المائية الهندية وممثل الهند بشأن الأنهار العابرة للحدود، قال إن خطة إنشاء سد جديد في الهند بطاقة (10000 ميغاواط) قيد الدراسة على أعلى مستوى في الحكومة ومع ذلك، فأن سجل الهند في بناء السدود الجديدة مختلط، ومعقد بسبب التأخيرات الطويلة المرتبطة بكل من التحديات التقنية علاوة على ذلك، ليس من الواضح كيف سيعوض السد الجديد المشاكل التي يفرضها السد الصيني الضخم في منطقة "**المنعطف الكبير**.

في غضون ذلك، أعترف المسؤولون الهنود منذ حقبة طويلة بأن معظم تدفق نهر براهمابوترا ينبع من هطول الأمطار على الجانب الهندي، مما يقلل المخاوف بشأن المياه من التبت، وأن الخطط الصينية لبناء سد جديد لأسباب ظاهرية فقط، الأمر الذي يثير الذعر في الهند بشأن غموض الصين ونواياها، وتظل الحقيقة الأساسية أن الصين من غير المرجح أن تكون قادرة على بناء سد يغير حقيقة واقعية هي أن الكثير من مصادر المياه في براهمابوترا يقع داخل الأراضي الهندية وبالتالي، فإن الخلاف الأخير هو مثال آخر على انعدام الثقة الأساسي بين البلدين.

إن اهتمام الحكومة الهندية بالاستجابة لخطط الصين التي تم الإبلاغ عنها لإنشاء سد كبير لضمان الأمن القومي (على عكس سد النهر التقليدي الذي لن يحول أو يخزن أو يطلق الماء فجأة) يقف في تناقض صارخ مع العلاقات الحالية متوترة بشكل حاد بين البلدين على الحدود والأراضي في الشمال الشرقي تعد قضايا النهر إضافة جديدة نسبياً إلى أجندة الحوار الصيني الهندي، ولكن يبدو أن قضايا النهر أصبحت مصدراً آخر للخلاف بدلاً من التعاون.

ثالثاً: المصب في بنغلاديش

ستكون بنغلاديش الأكثر تضرراً من أنشطة السدود التي تقوم بها الصين والهند؛ بوصفها أدنى نهر في براهمابوترا، ويمثل **نهر تيستا** البرهان الأكيد، فهو أحد روافد نهر براهمابوترا الذي يدخل بنغلاديش من الهند يمثل هذا النهر بقعة مؤلمة للعلاقات البنغلاديشية الهندية، في عام 2011 تم إعداد اتفاق لتقاسم المياه، لكن الهند فشلت في تأمين الدعم المحلي، حيث خلال موسم الجفاف (من نوفمبر إلى مايو تقريباً)، لا تحصل بنغلاديش على كمية كافية من المياه عبر نهر تيستا، لاسيما لمزارعي الأرز، في ظل تأكيد الباحثين على تزايد انعدام الأمن الغذائي في بنغلاديش وحاجتها إلى موارد مياه التيستا الموجودة في الهند، ويمثل الفشل في إبرام هذه الاتفاقية بعد ما يقرب من عقد من الزمان عدم إحراز تقدم في قضايا المياه بين الهند وبنغلاديش، على النقيض من ذلك، خرجت مذكرة تفاهم تم توقيعها بين مجلس تنمية المياه في بنغلاديش وشركة PowerChina في عام 2016، اعتباراً من سبتمبر 2020، كانت دكا تراجع عرض بكين وشروطه، وفي الوقت نفسه سعت للحصول على قرض بقيمة 983 مليون دولار من الصين للمشروع، مما يشير إلى اهتمامها العميق بأيجاد حل لمشكلتها المستعصية المتمثلة في الحفاظ على التدفق الكافي في نهر تيستا خلال موسمي الجفاف والمطر، وسيكون هذا التعاون جزءاً من استثمار أكبر بنحو (25) مليار دولار في الالتزامات الصينية تجاه هذا البلد بموجب مبادرة الحزام والطريق الصينية هي أيضا أكبر مصدر لواردات بنجلاديش.

ويتمثل دور الهند بصفتها المشاطئة الوسطى، بالقلق بشكل مفهوم من أنشطة حوض براهمابوترا الصيني في المنبع في التبت والمصب في بنغلاديش، ومع ذلك، كانت دكا تنتظر ما يقرب من 10 سنوات لتوقيع اتفاقية مياه تيستا مع الهند، دون أي تقدم، وكانت هذه السلسلة من التطورات الأخيرة ستحث الهند على إعادة تركيزها على قضايا تقاسم المياه مع بنجلاديش.

توترات الدول الثلاث

لقد حدث توتر بين الدول الثلاث، بسبب توجيهات السياسة الصينية لبناء منظومة الطاقة الكهرومائية في جزء براهمابوترا الأقرب إلى الهند، في حين قلل الدبلوماسيون الصينيون من أهمية القرار، عبر المسؤولون الهنود عن مخاوفهم، وتكهن البعض بشأن بناء سد بالمثل، قد تكون بنجلاديش، بوصفهما أدنى حوض في النهر ضحية الجدل بين جارتيها الأقوى في المنبع، لكن هناك علاقاتها الاقتصادية الوثيقة مع الصين يعني أنه من غير المرجح أن تتحالف مع نيودلهي للضغط على بكين، وتؤكد هذه المشاكل الحاجة إلى تدابير بناء الثقة بين البلدان الثلاثة، يجب على القادة إتخاذ خطوات صغيرة على المدى القريب للحماية من تصعيد التوترات على المدى الطويل.

تسعى الصين إلى استثمار هذا الممر ضمن استراتيجيتها الهادفة إلى توسيع نفوذها الإقليمي وتأمين منافذ بديلة لتجارتها الخارجية، بما يقلل من اعتمادها على المسارات البحرية التقليدية، ولا سيما مضيق ملقا، كما يعكس التوسع الصيني في مشاريع البنية التحتية والسدود المائية على مجرى النهر محاولة لتعزيز السيطرة الجيوهيدرولوجية، الأمر الذي يمنح بكين أدوات ضغط استراتيجية على دول المصب.

وتنظر الهند إلى ممر براهمابوترا بوصفه جزءاً حساساً من منظومتها الأمنية، خاصة لمروره عبر مناطق حدودية متنازع عليها مثل أروناتشال براديش، وارتباطه بممر سيليغوري الضيق الذي يشكل نقطة ضعف جغرافية في الربط بين شمال شرق الهند وبقية أراضيها؛ لذلك تتعامل نيودلهي مع أي تمدد صيني في هذا النطاق بوصفه تهديداً مباشراً لتوازنها الاستراتيجي ووحدة مجالها الجغرافي.

أما بنغلادش، فتحتل موقعاً محورياً في هذا التنافس، إذ تمثل نقطة العبور النهائية للنهر نحو خليج البنغال، ما يمنحها دوراً فاعلاً في إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية وتعمل دكا على توظيف هذا الموقع لتعظيم مكاسبها الاقتصادية عبر استقطاب الاستثمارات الصينية والهندية، مع الحفاظ على سياسة توازن دقيق تحول دون الانخراط في صراع

محوري مباشر؛ وبذلك يتحول ممر براهمابوترا إلى ساحة تفاعل مركبة تجمع بين الأبعاد الاقتصادية والأمنية والجيوسياسية، وتعكس بوضوح طبيعة التحولات الاستراتيجية.

نلحظ مما سبق، إن بناء السدود أمراً مليئاً بالنزاعات الحدودية وانعدام الثقة السياسية أحد أنواع المشاكل التي يتوقع المراقبون الدوليون أنها ستؤدي إلى تفاقم المنافسة على الموارد في المناطق النامية، إذ يشير أحدث تقرير عن الاتجاهات العالمية لعام 2035 الصادر عن مجلس الاستخبارات القومي الأمريكي إلى أن مثل هذه الديناميكيات ستعطي أولوية لتكييف "هياكل الحكم" لتخفيف التوترات في الأحواض المتنازع عليها.